

برنامج
الأغذية
العالمي



Programme
Alimentaire
Mondial

World
Food
Programme

Programa
Mundial
de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، ٢٧-٢٩/٥/١٩٩٧

التقرير السنوي
للمديرة التنفيذية لعام
١٩٩٦

البند ٣ (أ) من جدول
الأعمال

الأمّن الغذائي محور ه البشر



Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/97/3-A/Add.1
28 April 1997
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخاً إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

لعام ١٩٩٦

الأمّن الغذائي محورّه البشر



مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة المشتملة على توصيات مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويعتمدها.

وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقديم للمجلس قد روعي فيها عنصر الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

رقم الهاتف: 5228-2601

D. Spearman

رئيس وحدة السياسات:

رقم الهاتف: 5228-2651

D. Borione

محلل السياسات:

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

بيان المحتويات

تصدير من الأمين العام للأمم المتحدة والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة
تمهيد من المديرية التنفيذية
مذكرة تفسيرية
الملاحح العامة

الفقرات	
١٩ - ١	مساعدة الفقراء الجوعى: الأحداث والقضايا الرئيسية في عام ١٩٩٦
٩ - ٨	محفظة المشروعات والالتزامات الجديدة
١٥ - ١٠	عمليات البرنامج على امتداد العالم
١٧ - ١٦	مؤتمر القمة العالمي للأغذية
١٩ - ١٨	الإصلاح والإدارة
١١٠ - ٢٠	نحو الأهداف الاستراتيجية للبرنامج
٢٢ - ٢٠	لمحة عن الوضع المالي
٢٣	منهاج محوره البشر
٣٤ - ٢٤	التوجه نحو أشد الناس فقرا
٣٧ - ٣٥	التركيز على البلدان الأشد حاجة إلى المعونة الغذائية
٥٠ - ٣٨	تحسين نوعية العمليات، وإدماج مساعدة البرنامج في البرامج الوطنية للبلدان المستفيدة
٥٤ - ٥١	العمل بالمشاركة
٥٥	التقييم
٦٩ - ٥٦	تحسين الكفاءة التشغيلية والفعالية
٧٠	زيادة المساءلة
٧٢ - ٧١	برنامج تحسين الإدارة المالية
٧٣	التفتيش والمراجعة
٧٦ - ٧٤	إجراءات مالية جديدة
٧٨ - ٧٧	تحسين نظم كتابة التقارير
٨٠ - ٧٩	تحسين الاتصالات وتطوير البنيات الأساسية
٨٣ - ٨١	تحسين نظم إدارة البرنامج
٩١ - ٨٤	عملية التغيير التنظيمي
٩٥ - ٩٢	التغييرات في الهيكل
١٠٤ - ١٠٣	تنمية الموارد البشرية
١٠٥ - ١٠٤	تعبئة الموارد
١٠٨ - ١٠٦	انخفاض عالمي في المعونات الغذائية
١١٠ - ١٠٩	تطبيق سياسات البرنامج الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل
	استراتيجية حشد الموارد
	الدفاع عن القضايا بشكل أقوى
	الدفاع عن القضايا ووسائل الإعلام والحملات العامة
	وسائل جديدة للاتصالات من أجل دفاع أقوى عن القضية

الملاحق

الملاحق

الملحق الأول

الهيكل التنظيمي لبرنامج الأغذية العالمي

الملحق الثاني

توزيع المعونة الغذائية على مستوى العالم للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦

الملحق الثالث

مصروفات البرنامج التشغيلية:

الجدول الأول: مجموع مصروفات البرنامج ونصيب كل فرد منها في المشروعات الإنمائية وعمليات

الإغاثة بحسب فئات البلدان والأقاليم، للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦

الجدول الثاني: مصروفات البرنامج التشغيلية بحسب البلدان والأقاليم والفئات للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦

الجدول الثالث: مصروفات البرنامج التشغيلية بحسب الأقاليم والفئات للفترة ١٩٩٢-١٩٩٦

الملحق الرابع

قائمة بأسماء المشروعات الجديدة المجازة في عام ١٩٩٦ (المشروعات الإنمائية، ومشروعات اللاجئين

والنازحين الممتدة، الطوارئ)

الملحق الخامس

محفظة أنشطة البرنامج بحسب نوع العمليات وفئات البلدان والأقاليم

الملحق السادس

مجموع التعهدات والمساهمات لعام ١٩٩٦

الملحق السابع

أهم الجهات المانحة للبرنامج بحسب نوع التعهد أو التبرع في عام ١٩٩٦

الخريطة

مصروفات البرنامج التشغيلية بحسب الأقاليم وفئة المصروفات

تصدير

إن أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة لا يملكون غذاء يسد حاجتهم. وهذا أمر غير مقبول أخلاقياً، دعك عن الهدر الاقتصادي المترتب عليه. ولمعالجة هذا الوضع غير المقبول اجتمع في مدينة روما في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦ في إطار "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" ١٨٦ من رؤساء الدول والحكومات أو من ينوب عنهم وأكدوا رسمياً من جديد حق كل إنسان في الحصول على غذاء سليم ومغذي. وتعهدوا بتوجيه إرادتهم السياسية نحو الالتزام الجماعي باستئصال الجوع من جميع البلدان مع وضع هدف مباشر لبلوغ ذلك وهو تخفيض عدد من يعانون من الجوع إلى نصف عددهم الحالي بحلول عام ٢٠١٥.

ولاشك أن لبرنامج الأغذية العالمي دور حاسم في هذا المجال. فهو بتقديمه للأغذية في حالات القتال حيث لا يملك الناس وسيلة أخرى لمواصلة العيش، وتحسينه لتغذيتهم ومستوى معيشتهم في الأوقات الحرجة من حياتهم، وبتكوينه للأصول المادية التي تساعدهم في الاعتماد على أنفسهم، إنما يسعى في كل يوم إلى حل مشكلة الجوع، مبتدئاً في ذلك بأكثر الناس احتياجاً. وبذلك كان للبرنامج دور قيادي في مواجهة الاحتياجات الخاصة للنساء، مركزاً على مشاركة المرأة في إدارة الأغذية، وعلى توزيع الفوائد بتوازن بين الجنسين.

وفي هذا الصدد، من المؤلم أن نلاحظ أن حجم المعونة الغذائية العالمية، سواء من الحبوب أو غيرها من السلع، واصل انخفاضه. وكان تأثير هذا الانخفاض أن انخفضت قدرة برنامج الأغذية العالمي انخفاضاً ملموساً على مواصلة تقديم المعونة الغذائية لأغراض التنمية على الرغم من أنه من المعروف أن استئصال آفة الجوع لن يتم إلا عن طريق التنمية. وللمعونة الغذائية دورها المحفز في دعم التنمية بتحسين الأوضاع الغذائية للفقراء والجوعى، وبخاصة النساء والأطفال. ولاشك أن تجديد الالتزام باستئصال شأفة الجوع في وثائق "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" يعطينا أملاً في أن تحظى المعونة الغذائية بالاهتمام اللائق.

فبرنامج الأغذية العالمي ليس مجرد منظمة تعمل بصورة رائعة وكفاءة، وتقترب من هؤلاء الذين تخدمهم وتسرع في الاستجابة لهم، إنما هو منظمة تسعى باستمرار إلى التطور وتحسين أدائها. وإسهاماً منه في جهود الإصلاح في منظمة الأمم المتحدة، ألزم البرنامج نفسه بالاقتراب ممن يقدم لهم مساعداته، ألا وهم - الفقراء الجوعى - وبأن يصبح نصيرهم الأول المدافع عنهم، وليصبح أكثر مرونة في عمله وأكثر معرفة بأحوالهم.

إن برنامج الأغذية العالمي يحول الالتزامات إلى عمل ملموس، فالبرنامج يجعل من الناس محور عمله مستخدماً زكائب الأغذية ليقوا على حياتهم ويحسنون عيشتهم. وبذلك تضم المديرية التنفيذية للبرنامج والموظفين الذين يعملون معها جهودهم لجهود جميع الأفراد في منظومة الأمم المتحدة وتقودهم من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية للمنظومة التي يسخرون أنفسهم من أجلها.

جاك ضيوف
المدير العام
لمنظمة الأغذية والزراعة

كوفي عنان
الأمين العام
لمنظمة الأمم المتحدة

تمهيد

في عام ١٩٩٦، سقط ملايين البشر ضحية الأهوال التي سببتها الحروب والنزاعات الأهلية، دون أي مأوى أو مورد، وملايين أخرى من اللاجئين والنازحين أصبحت معدمة تماما، وفقد الكثير من العاملين في الأنشطة الإنسانية أرواحهم وهم يحاولون مساعدة الآخرين. ولم يطرأ أي تحسن ملموس على أحوال هؤلاء الذين يواجهون "الطوارئ الصامتة": فقد حرم الأطفال من الطعام اللازم لنموهم، وظلت المرأة في أغلب الأحيان مستعبدة ومهمشة، وأدى نقص الموارد الأساسية إلى حرمان الناس من بناء مستقبلهم.

ولحسن الحظ، فإن هناك بصيص من أمل في هذه الصورة القاتمة. فقد اجتذبت مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي انتباه المجتمع العالمي. فقد تأكد رؤساء الدول، الذين اجتمعوا في مدينة روما في "مؤتمر القمة العالمي للأغذية"، أنه من غير المقبول أن يظل أكثر من ٨٠٠ مليون نسمة يعانون من الجوع. وهناك بلدان مثل يوغوسلافيا سابقا، وموزمبيق، وأنغولا، وكمبوديا، ورواندا، بدأت حثيثا في عمليات التعمير أو زادت من جهودها في هذا الميدان، وبدأت المجتمعات المحلية تعتمد على نفسها بصورة أكبر، كما أن بعض البلدان التي كانت بالأمس تتلقى معونات غذائية صارت تتبرع بالمعونات الآن. وبدأ صوت المرأة - وهي مفتاح الأمن الغذائي لكل أسرة - يصبح مسموعا.

وفي عام ١٩٩٦، ظل البرنامج والعاملون فيه يعملون لتقديم الأغذية لنحو ٤٥,٣ مليون نسمة من المحتاجين، مركزين في عملهم على التدخلات التي يمكن للأغذية أن تحدث بها تغييرا فعليا. ولكي نقوم هنا بمواجهة التحديات التي تتصدى لعملنا بصورة أفضل مما فعلنا في الماضي، فقد بدأنا في إدخال تغييرات تنظيمية جذرية، الهدف منها أن نعمل عن قرب مع هؤلاء المحتاجين، ونعزز وجودنا في الميدان، وأن نصيح في وضع أفضل للدفاع عن قضية الفقراء الجوعى، وتبسيط إجراءاتنا، وتحديث نظمنا. وفوضنا العاملين في الميدان - حيث يعيش المستفيدون، وحيث تجري عملياتنا - بسلطات أوسع. وقد صممت هذه التغييرات بمشاركة من جميع العاملين في البرنامج: وبدأنا بالفعل في تنفيذها، وسوف ننتهي من ذلك في عام ١٩٩٧.

إنني لفخورة بإخلاص العاملين في البرنامج، وبجهدهم المتواصل نحو تحقيق رسالته المهمة. وفخورة بالدعم المتواصل من جانب الجهات المانحة، الأمر الذي مكن البرنامج من تقديم مساعداته إلى أكثر من ٤٥ مليون نسمة في علم ١٩٩٦، وأن يسلم أكثر من مليوني طن من الأغذية. وأنا فخورة، أيضا، بما خصصته البلدان المتلقية والمنظمات المشاركة لنا من موارد بشرية ومالية أثناء تعاونهم مع البرنامج، الأمر الذي ساعد على أن تحقق عملياتنا الحد الأقصى من الكفاءة والمزايا المستمرة. ولكن التحديات التي تواجهنا تتطلب من كل فرد أن ينضم إلينا وأن يعمل معنا: فمعا نستطيع أن نحسن أوضاع الجوعى والفقراء في العالم، وأن نبني مستقبلا أفضل للجميع.

كاثرين بيرتيني

المديرة التنفيذية



مذكرة تفسيرية

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية ما لم يذكر غير ذلك.

المليار يعادل ١ ٠٠٠ مليون.

جميع كميات السلع الغذائية محسوبة بالأطنان المترية، ما لم يذكر غير ذلك.

تشمل "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض" جميع البلدان ذات العجز الغذائي (أي البلدان المستوردة تماما للحبوب) التي لا يتجاوز نصيب الفرد فيها من مجموع الناتج القومي المستوى الذي يستخدمه البنك الدولي في تحديد أهلية البلدان للحصول على مساعدات من الاتحاد الدولي للتنمية (وهو ٣٩٥ ١ دولارا في عام ١٩٩٤). وفي عام ١٩٩٦، صنفت منظمة الأغذية والزراعة ٨٨ بلدا بأنها من "بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض". ويعرّف تصنيف منظمة الأمم المتحدة فئة أقل البلدان نموا بأنها "تلك البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من معوقات على المدى الطويل للنمو، ولاسيما انخفاض مستوى تنمية الموارد البشرية أو الضعف الهيكلي الكبير أو الأثنين معا". وفي عام ١٩٩٦، صنفت الجمعية العامة ٤٨ بلدا بأنها من "أقل البلدان نمو".

ولا تدل الأوصاف المستخدمة في هذا المطبوع أو طريقة عرض المواد به على أي تعبير عن أي رأي أيّا كان من جانب برنامج الأغذية العالمي، فيما يتعلق بالوضع القانوني لأية دولة أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو السلطات الموجودة بها، أو فيما يتعلق بتحديد حدودها.

تسهيلا لقراءة هذا التقرير كتبنا أسماء المنظمات والوكالات بالبنط الأسود واستعملنا القوسين والمزدوجتين في أسماء المؤتمرات واللجان وغيرها - قائمة المختصرات أدناه نوردتها لفائدة قارئ التقرير إذا صادف هذه المختصرات في مكان آخر علما بأننا لم نستعمل هذه المختصرات في هذه الوثيقة وإنما أوردنا الأسماء بكاملها أو بأقل قدر ممكن من التعرّف.

اللجنة الإدارية للتنسيق (الأمم المتحدة)	ACC
لجنة الجماعة الاقتصادية الأوروبية	CEC
لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها (برنامج الأغذية العالمي)	CFA
البرامج القطرية (برنامج الأغذية العالمي)	CP
مذكرة الاستراتيجية القطرية (الأمم المتحدة)	CSN
مخطط الإستراتيجية القطرية (برنامج الأغذية العالمي)	CSO
إدارة الشؤون الإنسانية (الأمم المتحدة)	DHA
إدارة عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة	DPKO
جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية	DPRK
تكاليف الدعم المباشرة	DSC/ISC
تكاليف الدعم غير المباشرة	ISC
برنامج مساعدة الموظفين	EAP
المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الأمم المتحدة)	ECOSOC



منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	FAO
نظام الإنذار المبكر عن المجاعات (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)	FEWS
الغذاء مقابل العمل	FFW
برنامج تحسين الإدارة المالية (برنامج الأغذية العالمي)	FMIP
النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة	GIEWS
اللجنة الدائمة المشتركة ما بين الوكالات	IASC
النازحون	IDPs
الاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ (برنامج الأغذية العالمي)	IEFR
النظام العالمي للمعلومات بشأن المعونة الغذائية (برنامج الأغذية العالمي)	INTERFAIS
حساب الاستجابة العاجلة التابع للاحتياطي الدولي من أغذية الطوارئ (برنامج الأغذية العالمي)	IRA
النقل الداخلي والتخزين والمناولة	ITSH
النقل البري والتخزين والمناولة	LTSH
المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات	JCGP
البلدان الأقل نموا	LDC
بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض	LIFDC
الإدارة وتقييم الأداء	MAP
صحة الأمومة والطفولة	MCH
مذكرة التفاهم	MOU
منظمة غير حكومية	NGO
عمليات الإغاثة الممتدة (برنامج الأغذية العالمي)	PRO
الدعم البرامجي والإداري (برنامج الأغذية العالمي)	PSA
فريق الاستجابة العاجلة	RRT
اللجنة الفرعية للمشروعات (برنامج الأغذية العالمي)	SCP
العمليات الخاصة (برنامج الأغذية العالمي)	SO
منظمة الأمم المتحدة	UN
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP
منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (منظمة اليونسكو)	UNESCO
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR
مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات	UNJLC
منسق الأمم المتحدة للأمن	UNSECOORD
متطوعو الأمم المتحدة	UNV
وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها (برنامج الأغذية العالمي)	VAM
برنامج الأغذية العالمي (البرنامج)	WFP



الملاح العامة

قدم برنامج الأغذية العالمي مساعداته إلى ٤٥,٣ مليون نسمة من أشد السكان فقرا في العالم

٢٠,٩ مليون نسمة منهم ضحايا للنزاعات التي هي من صنع الانسان

١٨ مليون نسمة يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

بلغ حجم الأغذية التي سلمها البرنامج ٢,١ مليون طن من الأغذية (أو ما قيمته ٢,٢ مليون دولار بما في ذلك المساهمات الثنائية)

١,٥ مليون طن منها لعمليات الإغاثة

بلغت مصروفات البرنامج ١,٢ مليار دولار:

٢٧ في المائة منها صرفت على الأنشطة الإنمائية،

٧٣ في المائة على أنشطة الإغاثة

٥٩ في المائة من مصروفات التشغيل صرفت على أقل البلدان نموا

٧٢ في المائة صرفت في بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض

عمليات الطوارئ:

استأثرت ست عمليات (منطقة البحيرات الكبرى، عملية إقليم ليبيريا، أنغولا، أفغانستان، العراق، يوغوسلافيا سابقا) بثلاثي مجموع معونة الإغاثة المقدمة في عام ١٩٩٦.

مازال هناك ٨٠٠ مليون نسمة يعانون من الجوع. وأبرز البرنامج في "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" مسألة الحصول على الأغذية، ودور المرأة باعتبارها مفتاح الأمن الغذائي.

المعونة الغذائية العالمية. أخذت في الانخفاض الشديد منذ عام ١٩٩٣ حيث بلغ هذا الانخفاض في عام ١٩٩٦ أدنى مستوى في السنوات العشر الأخيرة. وبلغت المعونة الغذائية من الحبوب وغيرها في عام ١٩٩٥، ٩,٩ مليون طن؛ ولقد انخفض هذا الرقم وفقا للتقديرات الأولية إلى ٧,٦ مليون طن في عام ١٩٩٦.

بدأ البرنامج عملية تغيير تنظيمية لوضع عدد أكبر من الموظفين في الميدان وإعطائهم سلطات أوسع ليكونوا بالقرب من المستفيدين من خدمات البرنامج.

مساعدة الفقراء الجوعى: الأحداث والقضايا الرئيسية في عام ١٩٩٦

مساعدة الفقراء والجوعى: أبرز أحداث عام ١٩٩٦

- ١- "الأمن الغذائي محوره البشر": كانت هذه الرسالة التي بعث بها برنامج الأغذية العالمي إلى مؤتمر "القمة العالمي للأغذية". كما أنه الموضوع الذي يهتدي به البرنامج في قيامه برسائله لإنقاذ حياة البشر، وتحسين تغذية ومستوى معيشة أكثر الناس تضررا، والمساعدة في بناء أصول مادية وتشجيع اعتماد الفقراء والمجتمعات المحلية على نفسها.
- ٢- ولقد كانت اللاجئات في معسكرات كيسانغاني، والمزارعين الذين دمرت الفيضانات محاصيلهم في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وأرامل الحرب في طاجيكستان، والفيتيات اللاتي يتلقين التدريب في الصين، والأطفال دون سن الدراسة الذين يعانون من سوء التغذية في غانا، واللاجئون الليبيريون في كوت ديفوار، ومجتمعات السكان الأصليين في غواتيمالا، من بين أكثر من ٤٥,٣ مليون نسمة وصلت إليهم مساعدات برنامج الأغذية العالمي في عام ١٩٩٦.
- ٣- ولقد قدم البرنامج مساعدات للإغاثة لنحو ٢٤,٦ مليون نسمة، وهو نفس رقم المستفيدين في العام الماضي تقريبا. منهم، ١٤,٨ مليون حصلوا على مساعدات عن طريق عمليات الطوارئ، و٩,٨ مليون عن طريق عمليات الإغاثة الممتدة. وكان من بين المستفيدين من معونة الإغاثة ٨٤ في المائة ضحايا الكوارث التي هي من صنع الانسان، أما الباقي فكانوا ضحايا للكوارث الطبيعية مثل: الجفاف والفيضانات وفشل المحاصيل. ووصلت المساعدات الإنمائية التي يقدمها البرنامج إلى ٢٠,٧ مليون نسمة آخرين: ٤٢ في المائة منهم حصلوا على المساعدة بمشروعات لتنمية الموارد البشرية، و٥٨ في المائة لمشروعات للبنية الأساسية أو التنمية الزراعية أو الريفية. وكان ٤٠ في المائة تقريبا من المستفيدين يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (١٨,٤ مليون)، و٣١ في المائة (١٤,٣ مليون) في آسيا والمحيط الهادي، و١٧ في المائة (٨,٤ مليون) في إقليم البحر المتوسط والشرق الأوسط ورابطة الدول المستقلة، و٨ في المائة (أربعة ملايين) في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.
- ٤- ووصل مجموع الموارد التي توافرت لبرنامج في عام ١٩٩٦ إلى ١,٤ مليار دولار. ووصل مجموع ما سلمه من أغذية ٢,١ مليون طن^(١) (الكميات التي تم شحنها أو التي تم شراءها محليا)، أو ٢,٢ مليون طن شاملة المساهمات

(١) يتفق هذا الرقم مع الطريقة التقليدية التي استخدمت في السنوات الماضية لحساب التسليمات: فهو يشمل الكميات التي تم شحنها (على أساس فواتير الشحن) وتلك التي تم شراءها محليا في ما بين ١ يناير/ كانون الثاني و ٣١ ديسمبر/ كانون ١ ول ١٩٩٦. وفي وثائق البرنامج ا خرى، مثل تقدير الاحتياجات والعجز في العمليات المعانة من البرنامج، والخطة الاستراتيجية والمالية، استخدمت منهجية أخرى لحساب التسليمات، على أساس التعهدات المعلنة. ويصل هذا الرقم إلى ٢,٦ مليون طن، تمثل كميات ا غذية المرحلة أو التي يمكن للبرنامج ترحيلها إلى مساهمات عام ١٩٩٦. وهي تشمل التعهدات التي أعلنت قبل عام ١٩٩٦ لتخصص لعام ١٩٩٦، مضافا إليها التعهدات التقديرية للسنة الجارية بعد خصم كميات الاستخدام المؤجلة. وهناك الكثير من المساهمات التي تأكدت مؤخرا، ولكن ا غذية لم توزع في عام ١٩٩٦.



الثنائية. ومن بين هذه التسليمات، استأثرت المشروعات الإنمائية بنسبة ٣١ في المائة، وعمليات الطوارئ بنسبة ٤٢ في المائة، وعمليات الإغاثة الممتدة بنسبة ٢٧ في المائة.

٥- وقد بلغ مجموع مصروفات البرنامج، ١,٢ مليار دولار. وظلت أنشطة الإغاثة تنصدر عمل البرنامج، حيث استأثرت بنسبة ٧٣ في المائة من مصروفات تشغيل البرنامج. كما استأثرت ست عمليات (منطقة البحيرات الكبرى، عملية إقليم ليبيريا، أنغولا، أفغانستان، العراق، يوغوسلافيا سابقا) بأكثر من ثلثي معونة الإغاثة.

خور المرأة في حالات الطوارئ

ساعد البرنامج في عام ١٩٩٦، نحو ٢٠,٥ مليون نسمة كان عليهم أن يهجروا بيوتهم بسبب الحروب أو النزاعات الأهلية. وكان من بين هؤلاء أكثر من ١٥ مليون امرأة وطفل، هم عادة أول من يعاني من آثار الجوع وسط أجواء من العنف السياسي والجفاف وغيرهما من الكوارث. وهو ما يحدث في كل مكان - في ليبيريا، وفي رواندا، أو في بلدان يوغوسلافيا سابقا، على سبيل المثال.

وعندما ينشب أي نزاع، فإن المرأة تكون في أغلب الأحيان مهمشة وتتعرض للخطر: فمثلا، إذا سعت إلى إحضار الطعام أو الماء، تعرضت لخطر الاغتصاب، وغيره من الأخطار مثل الألغام الأرضية. ولكنها تظل تتأثر على تحمل الجزء الأكبر من المسؤولية عن الأمن الغذائي لأسرتها.

وتنفيذاً للالتزامات التي أعلنتها البرنامج في "المؤتمر العالمي الرابع للمرأة" الذي عقد في بكين، فإنه يلبي الاحتياجات الخاصة للمرأة في حالات الطوارئ، عن طريق ما يلي:

- تشجيع النساء على إسماع أصواتهن في اللجان الاستشارية؛
- الاهتمام بحصول المرأة على آليات لإبلاغ شكاواها، ومتابعة ذلك؛
- تحسين التنسيق بين وكالات المعونة والجهات المانحة في توفير البنود غير الغذائية مثل الوقود، والمياه، والمواقد، ومعدات الطحن والجرحش، ومعدات الطهي؛
- توزيع الأغذية بصورة مباشرة على الأسر، وتوزيعها على ربة الأسرة، إن أمكن ذلك؛
- ضمان قيام شركائنا في العمل بنفس الشيء.

إن الاستثمار في تنمية المرأة بصورة مباشرة يساعدها على تحمل المسؤوليات عن إدارة المجتمع المحلي، وإعادة التعمير، وإقامة السلام.

ولقد وضع التزام البرنامج بقضايا المرأة موضع الاختبار في حالة أفغانستان. فبعد استيلاء قوات الطالبان على كابول في سبتمبر/أيلول ١٩٩٦، أوقفت السلطات المسؤولة المشروعات التي كانت تستفيد منها المرأة بصورة مباشرة. ولكن، بعد الضغوط التي مارستها النساء أنفسهن ومارسها البرنامج أيضا، سمحت هذه السلطات باستئناف أنشطة التدريب والأنشطة المدرة للدخل، مثل مشروع المخابز للأرامل. وفي أواخر عام ١٩٩٦، عدل البرنامج خطة المساعدات لعام ١٩٩٧، مركزا على أعمال الإغاثة الإنسانية وأنشطة التأهيل للمحافظة على الحياة، وضمان أن تكون أنشطة البرنامج في المناطق التي يسمح فيها لموظفات البرنامج والمنظمات غير الحكومية بالعمل والإشراف على الأنشطة، سواء كن موظفات محليات أو دوليات.

إن الالتزام بوضع الأغذية في أيدي المرأة أعطى الدعم اللازم لسياسات العاملين في البرنامج في بنغلاديش لكي يسعوا بنشاط إلى إيجاد حلول مقبولة ثقافيا لشكاواي اللاجئات من ميانمار من عدم كفاية الأغذية التي يحصلن عليها، ومن تكوين تشكيلة هذه الأغذية. فقد عقدت عدة جلسات لمجموعات المستفيدين ضمت الرجال والنساء لتحديد الطرق المقبولة بالنسبة لهم لجمع الأغذية، ولقد نجح منهج المشاركة هذا في الحصول على تأييد المسؤولين في حكومة بنغلاديش، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وجمعية الهلال الأحمر. وكان أحد العوامل الحاسمة في هذا النجاح، استخدام جلسات مجموعات المشتركين في الاستماع إلى أصوات هؤلاء الذين يستبعدون في أغلب الأحيان من عملية اتخاذ القرار.

وعندما كانت رواندا تستعد لاستقبال اللاجئين العائدين من تنزانيا في عام ١٩٩٦، كرر البرنامج لوزير رعاية الأسرة والمرأة التزامه بتوزيع الأغذية عن طريق النساء الممثلات في التشكيلات الإدارية المحلية. وقد قوبلت هذه المبادرة بالترحيب. وقام موظفو البرنامج، وممثلو الوزارة بزيارة الحاكم ورئيس البلدية وممثلة "الصندوق الاجتماعي والإنمائي للمرأة"، حيث شرحوا كيفية تعزيز دور المرأة في توزيع الأغذية. وبالنسبة للنساء اللواتي عملن في اللجان المحلية، كانت هذه الترتيبات الجديدة تعني فرصة للعمل بأجر، وللحصول على المعلومات المهمة في كفاحهن اليومي لتوفير الطعام للأسرة، ولتحسين صورتهم على مستوى المجتمع المحلي.



٦- إن المشروعات الإنمائية تمثل عادة عنصرا تكميليا في تشكيلة الأغذية العادية: فالغذاء مقابل العمل يقدم في العادة لمدة تتراوح بين ٣٠ و ١٠٠ يوم في السنة، تغطي "موسم الجوع"، وتغطي برامج التغذية المدرسية ١٨٠ يوما تقريبا. وقد وصلت حصص الأغذية التي قدمها البرنامج للتنمية في عام ١٩٩٦ إلى ٣٤ كيلو غراما في المتوسط، أي ٢٠ في المائة تقريبا من احتياجات الإنسان السنوية للأغذية. أما ضحايا حالات الطوارئ، وهم في أغلب الأحيان من النازحين أو اللاجئين، وهم أقل قدرة على تحمل هذا الوضع، فقد حصلوا على حصص أكبر، وصلت إلى ٦٦ كيلو غراما تقريبا في المتوسط.

٧- ولقد انخفض عدد المستفيدين بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦ عنه في عام ١٩٩٥. وكان الانخفاض كبيرا في الأنشطة الإنمائية للبرنامج. وأسفر نقص الموارد المتاحة للتنمية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الأغذية في عام ١٩٩٦ عن انخفاض شحنات الأغذية. وبذلك، انخفضت الالتزامات الجديدة لأنشطة التنمية انخفاضا ملحوظا في عام ١٩٩٦ عنها في الأعوام السابقة. ولم يكن الانخفاض في عدد المستفيدين يرتبط ارتباطا دقيقا بانخفاض مستوى الموارد وحجم الأغذية. ففي بعض الحالات، استطاع البرنامج أن يحسن الوضع بتسليم كميات من الأغذية أقل مما كان مقررا في الأصل للمستفيدين. ويعكس ذلك في متوسط حصة الفرد في عام ١٩٩٦ بالمقارنة بالأعوام السابقة. وفي جانب الطوارئ، كان عدد المستفيدين يكاد يقترب من نفس عددهم في العام الماضي: فالتحسن التدريجي الذي حدث في بعض الحالات الحادة السابقة في أنغولا، وموزمبيق، وإريتريا، والقوقاز، وبلدان يوغوسلافيا سابقا، قابله للأسف ظهور احتياجات جديدة وملحة بسبب أزمة شرقي زائير في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦ والفيضانات في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية.

هل تعلم....

كم يكلف إطعام اللاجئ في المعسكر كل يوم؟

● سنتا؟

● دولارا واحدا؟

● دولارات؟

إنه لا يكلف سوى ٢٥ سنتا. في الوقت الذي ينفق فيه الفرد في العالم المتقدم ١٠ دولارات أمريكية تقريبا في المتوسط على طعامه في كل يوم، استطاع البرنامج:

● أن يقدم للطفل في المدرسة وجبة متوازنة مدعمة بالعناصر الغذائية الدقيقة تكلف ١٠ سنتات؛

● أن يكمل دخل أسرة من خمسة أشخاص بمشروعات للغذاء مقابل العمل بمبلغ دولار واحد يوميا^(١).

(١) هذه ا سعار موضوعة على أساس متوسط تكاليف ا غذية ونقلها وتوزيعها.

محفظة المشروعات والالتزامات الجديدة

- ٨- في نهاية عام ١٩٩٦، كان البرنامج يعمل في ٨٤ بلدا. وكانت محفظة المشروعات الإنمائية تضم ١٧٤ مشروعا، قيمتها ١,٩ مليار دولار، ومجموع الالتزامات يقدر بنحو ٥,٥ مليون طن متري من الأغذية، منها ٢,٤ مليون طن لم توزع بعد. وكانت الالتزامات الجديدة في عام ١٩٩٦ تضم ١٣ مشروعا جديدا من مشروعات التنمية والمشروعات "العاجلة"، بالإضافة إلى ٢٤ زيادة في الميزانيات بقيمة ١٩٩ مليون دولار. وكان ذلك يمثل في مجموعه ٤٨١ ٠٠٠ طن، أي ما لا يزيد عن نصف الالتزامات الجديدة التي أُجيزت في عام ١٩٩٥، وربع تلك التي ووفق عليها في عام ١٩٨٨. وقد استأثرت أقل البلدان نموا بنسبة ٥٣ في المائة من حجم الالتزامات الجديدة للمشروعات الإنمائية، و٥٧ في المائة من قيمتها.
- ٩- دعم البرنامج أيضا ٥٧ عملية إغاثة، منها ٣٠ عملية إغاثة جديدة تم إجازتها (١٤ عملية إغاثة ممتدة و١٦ عملية طوارئ) قيمتها ٧٢٦ مليون دولار.

عمليات البرنامج على امتداد العالم

- ١٠- تلقى إقليم أفريقيا الجزء الأكبر من مساعدات البرنامج، حيث أن البرنامج يركز موارده بصورة متزايدة على أكثر السكان فقرا في أكثر البلدان احتياجا. فقد أنفقت نسبة ٥٢ في المائة من مصروفات البرنامج التشغيلية في أربعين بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي تحصل على مساعدات البرنامج.
- ١١- ففي أنغولا، ساهم البرنامج في العملية طويلة الأجل لإعادة تأهيل وتوطين النازحين المتضررين من الحرب، عن طريق دعمه المتواصل لمشروعات التعمير، حيث كان يمارس عمله في أغلب الأحيان جنبا إلى جنب مع أعمال الكشف عن الألغام وإزالتها. وفي ليبيريا، كانت أهم قضية تشغل البرنامج في عام ١٩٩٦ هي الأمن. فاستراتيجيات تسريح الجنود وإعادة توطينهم التي وضعت في أواخر عام ١٩٩٥ لم يعد لها قيمة، وتأجل تنفيذها بالتالي. وعندما وصل القتال الذي نشب في مونروفيا في أبريل/نيسان ١٩٩٦ إلى ذروته، كان البرنامج يقوم بدور رئيسي في عمليات الإغاثة الإنسانية. وقدم البرنامج مساعدات طارئة لأكثر من مليون نسمة من النازحين، وإلى ٤١٠ آلاف لاجئ. وفي إثيوبيا، ركز البرنامج مساعداته الإنمائية على الزراعة والتعليم ومشروعات الاعتماد على الذات في المدن.

منطقة البحيرات الكبرى

واصل البرنامج في عام ١٩٩٦، مسؤوليته عن تقديم المساعدات الغذائية لنحو ٢,٥ مليون نسمة في منطقة البحيرات الكبرى. ورغم عمليات إعادة التوطين بأعداد هائلة في أواخر عام ١٩٩٦، فقد ظلت المساعدات للاجئين هي السمة الرئيسية للطوارئ في هذه المنطقة، حيث تم تسليم ما يقرب من ٣٠٠ ألف طن متري لتغذية أكثر من مليوني نسمة في تنزانيا، وشرقي زائير، ورواندا، وبوروندي، وأوغندا.

وفي النصف الثاني من عام ١٩٩٦، أدى نشوب النزاع المسلح في شرق زائير إلى تشريد سكان المعسكرات وخلق أزمة إنسانية جديدة. وتعرضت العمليات إلى عقبات شديدة بفعل صعوبة الوصول إلى المتضررين وصعوبة نقل الأغذية عبر مناطق الصراع المسلح. وفي ديسمبر/ كانون الأول، شارك البرنامج في تقدير عدد السكان النازحين، وقام بتوزيع الأغذية بصورة محدودة في غوما وبوكافو. وأدت عودة أكثر من مليون لاجئ من بوروندي وزائير وتنزانيا في عام ١٩٩٦ إلى ارتفاع مفاجئ في عدد المحتاجين إلى المعونة في رواندا، بحيث أصبحوا أربعة أضعاف ما كانوا عليه من قبل. وقد استجاب البرنامج إلى هذا الوضع بسرعة، حيث قام في البداية بتقديم الشطائر التي تعطي طاقة عالية إلى اللاجئين على جانبي الحدود أثناء عودتهم إلى بيوتهم عبر رواندا. وتنفيذا للخطة التي وضعت لحالات الطوارئ، فإن حزم الأغذية لمن يعودون عودة نهائية كانت تقدم على مستوى القرى.

وحتى قبل تدفق العائدين بهذه الأعداد الهائلة، نجح البرنامج في التحول من معونات الإغاثة إلى مساعدات إعادة التأهيل في رواندا، وبحلول شهر نوفمبر/ تشرين الثاني كانت أنشطة إعادة التأهيل والتعمير تستأثر بنسبة ٦٥ في المائة من البرنامج الذي وضعه برنامج الأغذية العالمي. وإجمالاً، فقد وزع البرنامج ٤٢٢ ٦٤ طناً من مساعدات الإغاثة وإعادة التعمير على ٣٤٨ ٧٠٠ شخص في رواندا في عام ١٩٩٦.

١٢- ورغم أن إقليم آسيا والمحيط الهادئ هو أكثر الأقاليم تضرراً من الانخفاض المستمر في موارد البرنامج الإنمائية، فقد ظل أكبر مستخدم للمعونة الغذائية من أجل التنمية. وكانت أنشطة البرنامج في ١١ بلداً من بلدان الإقليم تمثل ١٥ في المائة من المصروفات التشغيلية للبرنامج في عام ١٩٩٦. وكانت الأنشطة الإنمائية التي يدعمها البرنامج في آسيا تتركز حول تمكين سكان الريف الفقراء من تحسين أوضاع أمنهم الغذائي. ومن بين هذه الأنشطة: دعم التدريب على الاعتماد على الذات ومشروعات الائتمان للنساء الفقيرات (بنغلاديش)، وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية الريفية على اختيار مشروعات البنية الأساسية المحلية والمشروعات المدرة للدخل وتنفيذ مثل هذه المشروعات (الصين، والهند، ونيبال)، وبرامج تأهيل المتضررين من الحرب (كمبوديا)، ودعم التغذية والرعاية الصحية للمجموعات الضعيفة المقصودة (الهند وفيتنام).

١٣- كما كان حجم مساعدات الطوارئ لإقليم آسيا والمحيط الهادئ ملموساً. ومن أهم عمليات الطوارئ البرنامج الذي نفذ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، حيث قدم البرنامج مساعداته لنحو ١,٦ مليون من المتضررين من الفيضانات.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

تعرضت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب إلى أسوأ كارثة طبيعية في تاريخها، فقد أدت الفيضانات إلى مصرع ٧٠ شخصاً، ونزوح ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ أسرة بالإضافة إلى إتلاف المحاصيل والمخزونات الغذائية والمباني. ثم تكررت الفيضانات في عام ١٩٩٦، لتترك وراءها مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية مغطاة بالرمال والأنقاض، بالإضافة إلى تدميرها الشديد للبنية الأساسية في الريف مثل جسور الأنهار، وشبكات الري، والطرق والقناطر. فهناك ١٤ في المائة تقريباً من الأراضي الزراعية الصالحة لإنتاج الحبوب، أغرقتها الفيضانات عام ١٩٩٥، مما أسفر عن خسارة في الإنتاج تقدر بنحو ٩٠٠ ٠٠٠ طن من الحبوب، لا يمكن أن تنتج أي شئ قبل تطهيرها تماماً والانتعاش من إصلاحها. واستجابة لطلب جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لتقديم المساعدة لها، أجاز البرنامج عملية طوارئ في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥، وقام بتسليم ما يقرب من ١٨ ٢٠٠ طن من الأرز خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦.

في أعقاب التحذير الخاص الذي أصدرته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في ١٣ مايو/ أيار ١٩٩٦ بالتحذير من أن حالة إمدادات الأغذية في كوريا قد تدهورت بصورة خطيرة أكثر مما كان متوقعا، قام البرنامج بزيادة تغطيته للمساعدات الإنسانية. وتضمنت المرحلة الممتدة لتقديم المساعدات إلى ٥٠٠ ٠٠٠ من ضحايا الفيضانات، وتغذية تكميلية إلى ٥٢٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة، مع دعم أنشطة الغذاء مقابل العمل، بهدف استعادة الأراضي الزراعية وإصلاح البنية الأساسية الريفية المدمرة، بتقديم الدعم إلى ١٢٥ ٠٠٠ مزارع وأسرهم. وبلغ مجموع المستفيدين الذين تلقوا مساعدات في هذه المرحلة الموسعة نحو ١,٦ مليون مستفيد، من خلال مساعدات بلغت في مجموعها ٣٢ ١٠٠ طن من الحبوب و ٩ ٥٠٠ طن من خليط الذرة وفول الصويا، في النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

كما قام البرنامج - باعتباره واحدة من وكالات الإغاثة الإنسانية القليلة العاملة في كوريا - بدور رئيسي في تسليم المساعدات الغذائية التي قدمتها المنظمات غير الحكومية. فقد قام البرنامج بتوزيع ١٧ ٠٠٠ طن من المنح الغذائية التي قدمتها منظمات غير حكومية مختلفة، مثل كاريتاس و "وورد فيشن" وغيرهما. كما يتابع البرنامج شحنات المعونة من المنظمات غير الحكومية للأنشطة الأخرى خلاف عملية الطوارئ التي ينفذها، مثل مساندة نظام البطاقات التموينية وغيره من أنشطة الغذاء مقابل العمل. وبعد أن أنشأ البرنامج مكتبه في بيونغ يانغ في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥، أصبحت لديه القدرة على رصد تسليمات المعونة الغذائية إلى جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بصورة فعالة، واكتسب لنفسه سمعة طيبة في ما يتعلق بتقديم معلومات موثوق بها عن حالة الأمن الغذائي في البلاد.

١٤ - واستأثر إقليم البحر المتوسط والشرق الأدنى واتحاد الدول المستقلة، بنسبة ٢٨ في المائة من مصروفات تشغيل البرنامج. وفي عام ١٩٩٦، أدخلت تعديلات على البرمجة استجابة للظروف المتغيرة المحيطة بعمليات الإغاثة الرئيسية في الإقليم، وشمل ذلك البدء في تنفيذ عملية ما بعد السلام في بلدان يوغوسلافيا سابقا، ومعالجة مشكلة سوء التغذية المؤسفة بين الأطفال دون سن الخامسة في العراق، وعلى الأخص في الوسط والجنوب مع الاستعداد لتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٨٦ ("النفط مقابل الغذاء")، وإعادة الاهتمام بالمساعدات الغذائية لإنقاذ حياة الناس ومواصلة معيشتهم في مواجهة الصعوبات المتزايدة التي واجهت البرامج الموجهة نحو المساواة بين الجنسين بسبب الاضطرابات في أفغانستان، وتعزيز استجابة البرنامج لمواجهة الحالة الخاصة لأكثر الأسر حرمانا في مناطق الحكم الذاتي الفلسطينية،

وأغلبها من الأسر التي ترأسها النساء، مع مواصلة التدخل بالمعونة الغذائية جنبا إلى جنب مع معونات الإغاثة المتصلة بإعادة التعمير في الإقليم الفرعي لاتحاد الدول المستقلة.

١٥- وفي إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، قدم البرنامج دعمه للجهود التي تبذلها الحكومات والمجتمعات المحلية لتحسين فرص حصول أكثر الأسر فقرا على الموارد الإنتاجية وتقديم دعم غذائي مباشر لهم من خلال تدخلات مرصودة في مراكز الصحة الأولية وفي مدارس الحضانة والمدارس الابتدائية. وكانت نفقات التشغيل في الإقليم تمثل ٦ في المائة من مجموع نفقات البرنامج. وواصل البرنامج دعمه لعملية السلام من خلال إعادة توطين المتضررين من الحرب في نيكاراغوا، كما ساعد العائدين والنازحين في غواتيمالا. وفي هايتي وجه البرنامج مساعداته إلى تنمية الموارد البشرية بالنسبة لأغلب المجموعات الضعيفة وأطفال المدارس، وإحياء الموارد الطبيعية وصيانتها. وفي بيرو، بدأ تنفيذ مشروع للتغذية في المدارس الابتدائية في شهر أغسطس/ آب ١٩٩٦، لخدمة الأطفال في المحافظات الثلاث التي كانت أكثر تضررا من العنف في أوائل التسعينات، ولمشروع آخر لإدارة مستجمعات المياه في مرتفعات الإنديز تستفيد منه أكثر من ٥٦ ٠٠٠ أسرة، ثلثها أسر ترأسها نساء.

تغيير تنظيمي: تعزيز القدرة لخدمة الفقراء والجوعى

- في عام ١٩٩٦، كان البرنامج يعمل في ظروف في غاية الصعوبة مقارنة بالوضع منذ بضع سنوات قليلة، فقد زاد اهتمامنا ومواردنا التي نخصصها لعمليات الطوارئ، وعلى الأخص عمليات الطوارئ المعقدة، وكان الكثير من الموظفين الميدانيين يقومون بواجبهم في ظل ظروف تتسم بالخطورة البالغة والحساسية السياسية، وكان مجرد وصولنا إلى المستفيدين مستحيلا في بعض الأحيان، وتراجعت مواردنا من أجل التنمية. ودخل البرنامج في عملية كبيرة لإدخال تغييرات تنظيمية تكفل له فعالية كاملة في هذه الظروف المتغيرة. ولاشك أن الحقائق التشغيلية في عام ١٩٩٦ توضح أسباب قيام البرنامج بهذه التغييرات:
 - أصبحت مساعدة ضحايا الطوارئ أكبر مهام البرنامج وأكثرها إلحاحا، فموظفيه ونظمه - التي كانت مكرسة أساسا للأنشطة الإنمائية - أصبحت مطالبة بأن تكون جاهزة في نفس الوقت لأنشطة الطوارئ ولتحديات التعمير التي تتلوها؛
 - إن حالات الطوارئ تتخطى في أغلب الأحيان الحدود القطرية، كما تجلى بصورة مأساوية للغاية في منطقة البحيرات الكبرى في عام ١٩٩٦، وأصبحنا مطالبين بهياكل إقليمية مرنة حتى نستطيع أن نستجيب لهذه الطوارئ؛
 - ولقد أبرز التطور السريع والمأساوي في شرق زائير في أواخر عام ١٩٩٦ أهمية التخطيط المتين للطوارئ، كما أبرز حقيقة أنه لا بديل عن الموظفين الميدانيين من ذوي الخبرة المزودين بسلطات تسمح لهم باتخاذ قرارات سريعة في مواقعهم؛
 - وفي أفغانستان، أيضا، تعلم المجتمع الدولي أن الأوضاع يمكن أن تتغير بين عشية وضحاها، وأن على البرنامج أن يكون مستعدا للاستجابة بسرعة وبحكمة، وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي كبار الموظفين الميدانيين من ذوي الخبرة العارفين بالظروف المحلية؛
 - إن مشاركة البرنامج في عملية تسريح الجنود في ليبيريا، وفي تنفيذ قرار مجلس الأمن بشأن النفط مقابل الغذاء في العراق، يبينان أهمية التكيف مع التحديات الجديدة والمهام المختلفة، والاستعداد لها؛
 - إن زيادة اهتمام البرنامج بمعرفة المستفيدين منه، وبمناهج المشاركة، وبتحسين توجه المشروعات نحو أكثر المجموعات ضعفا، وعلى الأخص النساء، تعتمد كلها على فهم واقعي للتحديات المحلية، بما في ذلك أطرها الثقافية؛
 - في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لعب البرنامج دورا أكبر من مجرد تقديم الموارد، فقد كان المدافع عن الجوعى هناك، وأفضل مصدر للمعلومات السليمة والحديثة؛
 - مازالت الموارد العالمية للمساعدة الإنمائية تتراجع باستمرار، حتى مع تسليط "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" الضوء على ٨٠٠ مليون نسمة مازالوا يعانون من الجوع المستمر، فهم بحاجة الآن - أكثر من أي وقت مضى - إلى تبني البرنامج لقضيتهم؛
 - مع تناقص الأموال من أجل التنمية، أصبحت هناك أهمية محورية للتفكير الاستراتيجي عن الكيفية التي يضمن بها البرنامج إحداث أكبر أثر من الموارد الشحيحة الموضوعة تحت تصرفه.
- إن البرنامج لا يغير بنيته التنظيمية حبا في التغيير. وإنما يعد نفسه لمواجهة التغييرات العملية اليوم وغدا.

مؤتمر القمة العالمي للأغذية

- ١٦- شهد عام ١٩٩٦ حدثاً خطيراً من أحداث المجتمع الدولي، فقد التقى رؤساء الدول والحكومات في روما أثناء "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" ليؤكدوا من جديد التزامهم بالقضاء على الجوع والفقر، "ولتخفيض عدد الجوعى إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥".
- ١٧- ولقد ساهم البرنامج بنشاط في الإعداد لمؤتمر القمة. فقد وزعت وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة "التصدي للجوع في عالم ملئ بالأغذية، المهام التي تنتظر المعونة الغذائية" على نطاق واسع. وشارك البرنامج بصفة مراقب في جميع المؤتمرات الإقليمية التي عقدتها منظمة الأغذية والزراعة ولجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة للمنظمة، وكذلك اجتماعات مجموعة العمل في ما بين الدورات التابعة لهذه اللجنة. كما شارك البرنامج في المؤتمرات والندوات التي عقدت في العديد من البلدان قبل "مؤتمر القمة العالمي للأغذية".

رسالة البرنامج إلى "مؤتمر القمة العالمي للأغذية"

- طوال فترة الإعداد "لمؤتمر القمة العالمي للأغذية"، كان البرنامج يبعث دائماً برسائل مهمة لكي يبقي قضية "الحصول على الغذاء" - وعلى الأخص في أكثر المجتمعات المحلية والأسر فقراً - في قلب المداورات الدائرة، وكانت هناك عدة موضوعات رئيسية تمثل موضع اهتمامه الدائم هي:
- إن الأمن الغذائي محوره البشر، وليس مجرد زيادة إنتاج الأغذية. فهو يتصل بقدرة الناس على "الحصول" على طعام كاف. فالجوع مشكلة مباشرة وقوية أمام التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية على السواء: فالجوع أحد أسباب الفقر، وليس مجرد نتيجة له.
 - ينبغي أن نواجه التحدي الذي يمثله الجوع اليوم، لأن الجوع اليوم يحدث أضراراً لا يمكن علاجها، ويؤدي إلى الجوع غداً. فالمرأة التي تعاني من سوء التغذية تلد طفلاً يبدأ حياة مهددة بالخطر. وينبغي أن نتدخل على المدى القصير، وأن نضع سياسات تزيد من القدرة الشرائية على المدى البعيد.
 - المرأة جزء أساسي من حل مشكلة الجوع. فالمرأة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية الأمن الغذائي الأسري، وأي موارد توضع تحت تصرف المرأة هي موارد من أجل تحقيق الأمن الغذائي.
 - لا بد أن نستثمر في تنمية البشر، لا في الزراعة فحسب، وفي المنتجين لا في الإنتاج فحسب. ولا بد أن نستثمر في تنمية المهارات البشرية بتشجيع التعليم ومحو الأمية والتدريب، ومساعدة النمو بالاعتماد على الذات بتشجيع الأنشطة الذاتية وبناء الأصول المادية في المجتمعات المحلية. فالتعليم هو أحد مفاتيح الأمن الغذائي.
 - إن تحرير الأسواق بعد جولة أوروغواي يعدُّ بالكثير، ولكنه أيضاً يترك أسئلة كثيرة بغير إجابة. فالمجتمع الدولي بحاجة إلى تقدير الدور المحتمل "للقرار الخاص بتقليل الآثار السلبية المحتملة لجولة أوروغواي" الذي صدر في مراكش على الأمن الغذائي للبلدان النامية في السنوات المقبلة.
 - السلام شرط أساسي للأمن الغذائي. فالجوع الحاد يظهر بصورة متزايدة في وجود الاضطرابات السياسية.

الإصلاح والإدارة

- ١٨- أعيد تشكيل الجهاز الرياسي في البرنامج (لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها سابقا) وأصبح مجلسا تنفيذيا يتكون من ٣٦ دولة عضو ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة، وذلك اعتبارا من ١ يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٦، عقد المجلس التنفيذي أربع دورات، سبق كل منها اجتماعات غير رسمية مفتوحة العضوية لإبلاغ جميع الأعضاء والمراقبين ببنود جدول الأعمال التي تحتاج إلى توجيه في السياسات واتخاذ القرار أو في كلا المجالين. وقد أسفرت الطرق الجديدة لعمل المجلس عن وثائق موجزة موجهة نحو اتخاذ القرار وإلغاء البيانات الرسمية، وحوار أكثر انفتاحا يقود إلى قرارات موجهة نحو العمل.
- ١٩- والغيت "اللجنة الفرعية للمشروعات". وأصبح المجلس هو الذي يستعرض مخططات الاستراتيجيات القطرية، والبرامج القطرية، والمشروعات الإنمائية. كما بدأ المجلس التنفيذي عملية تحديث الإطار الدستوري له بحيث يتسق مع مبادئ الإدارة التي قررتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، ولكي يضم بعض المبادرات مثل السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل.

نحو الأهداف الاستراتيجية للبرنامج

لمحة عن الوضع المالي

- ٢٠- كان عام ١٩٩٦ هو العام الأول من الفترة المالية لميزانية البرنامج للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وكان مستوى الميزانية الذي أجازته لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٥ هو ٣ ١٠٠ مليون دولار للفترة المالية، منها ٢ ٨٦١ مليون دولار للأغذية والنقل والتسليم وغيرها من تكاليف الدعم المباشرة، و٢٢٨,٩ مليون دولار لما يتصل بذلك من الدعم البرامجي والإداري. وأعيد حساب ميزانية الدعم البرامجي والإداري، طبقا للإجراءات المعتادة - لتصبح ٢٣٣,٦ مليون دولار للفترة المالية كلها، أي ١١٦,٨ مليون دولار للعام الواحد.
- ٢١- وفي عام ١٩٩٦، وصلت نفقات البرنامج ١ ١٨٦ مليون دولار^(١). واستخدمت هذه الأموال في تسديد ثمن: الأغذية، والنقل البحري، والنقل البري، والتخزين والمناولة: وتكاليف الدعم المباشرة وغير المباشرة لمساعدة الفقراء والجوعى في مختلف أنحاء العالم النامي.

المبلغ

الاستخدام بحسب فئة التكاليف

(١) أرقام عام ١٩٩٦ مستمدة من الكشف المؤقتة للفصل الثاني للحسابات.



(بملايين الدولارات)		المصروفات (بملايين الدولارات)
٦٧٨	١ غنية	
٩٩	النقل البحري	
٢٠٧	النقل البري والتخزين والمناولة	
٩٤	تكاليف الدعم المباشرة وغيرها	
١٠٨	الدعم البرامجي والإداري	
١ ١٨٦	المجموع	

٢٢- وقد نفذ البرنامج سياسات جديدة للموارد والتمويل طويل الأجل في شهر يناير/ كانون الثاني ١٩٩٦. وطبقا لهذه الترتيبات الجديدة، فإن تكاليف الدعم البرامجي والإداري تموّل من تكاليف الدعم غير المباشرة المستردة على أساس المعدلات التي يقرها المجلس. وقد عدلت المديرية التنفيذية - وهي تأخذ في اعتبارها أن الميزانية المعتمدة كانت "حدًا أقصى لا حدًا أدنى" والتزامها أمام لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها بأن يحتفظ البرنامج بمصروفات الدعم البرامجي والإداري في حدود الموارد المتوافرة - ميزانية الدعم البرامجي والإداري إلى ١١٢ مليون دولار، لتتفق بذلك مع الموارد المتوافرة. وقد كانت مصروفات الدعم البرامجي والإداري الفعلية في عام ١٩٩٦ هي ١٠٨ ملايين دولار.

منهاج محوره البشر

٢٣- "الأمن الغذائي محوره البشر"، هذه هي الرسالة التي بعث بها البرنامج إلى "مؤتمر القمة العالمي للأغذية"، والتي تعكس التزامه بأن يضع الناس في محور نشاطاته. فالبرنامج يعزز قدرته على تحديد أكثر المجموعات فقرا وأكثرها ضعفا وتقديم المساعدة إلى هذه المجموعات، مع إعطاء المرأة دورا رئيسيا في ضمان الأمن الغذائي، وإتباع المناهج التي تقوم على المشاركة، وشحذ تركيز البرنامج على البلدان التي هي في أمس الحاجة إلى المعونة الغذائية.

التوجه نحو أشد الناس فقرا

٢٤- إن عملية تحسين تحديد الأهداف هي عملية مستمر. فهي تشمل تعزيز تحليل الفئات الضعيفة وتحديد أماكنها من أجل تحسين تحديد المجموعات المستفيدة، والتركيز على قرات النساء وضعفهن، واستنباط مناهج معينة لرصد هذه المجموعات في حالات الطوارئ حيث تجعل مشكلات الأمن ونقص البيانات تنفيذ عملية الرصد هذه أمرا صعبا، وضمان مشاركة المستفيدين وعلى الأخص النساء في تحديد المجموعات المستفيدة، وفي توزيع الأغذية أيضا، والاستثمار في الأصول البشرية عن طريق بناء قدراتها.

٢٥- وتصدر وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في البرنامج، تحليلات عن مدى تعرض المجموعات المعنية لانعدام الأمن الغذائي، ومدى قدرتها على تحمله. ويستخدم البرنامج هذه التحليلات في تخطيطه لعمليات الطوارئ واستراتيجياته طويلة الأجل، وتحديد المشروعات وتصميمها، وتوجيه مساعداته نحو أهدافها. والمنتج النهائي لهذه الوحدة هي تقارير تصف الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في البلاد، والمناطق التي يحتمل أن تتعرض للخطر، ورسم خرائط تحدد أماكن وجود أكثر السكان ضعفا. وفي عام ١٩٩٦، عزز البرنامج الشبكات التابعة لهذه الوحدة (وهي تعمل بالفعل في إثيوبيا والسودان وباكستان وملايو وزامبيا وكمبوديا) بإنشائه لوحدات ميدانية جديدة في تنزانيا والسنغال. وتسعى هذه

الوحدة إلى تجميع مختلف المنظمات والمنهجيات بطريقة متكاملة، دون ازدواج. وهي تتعاون مع النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في منظمة الأغذية والزراعة، ونظام الإنذار المبكر عن المجاعة في الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والمنظمات غير الحكومية. ومن أهم الأحداث حلقة العمل التي عقدت في مقر البرنامج في شهر ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦، عقب الاجتماع الثاني غير الرسمي لتقدير هشاشة الأوضاع الذي عقد في إطار النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر ضمن تنفيذ المشروع الذي يموله الاتحاد الأوروبي لوضع خرائط للأماكن المعرضة للأخطار. ولقد ركزت حلقة العمل التي نظمها البرنامج على التطبيق العملي لموظفي البرنامج في الميدان لمناهج تحليل هشاشة الأوضاع ودورها في اتخاذ القرار.

٢٦- توجيه المساعدات الغذائية في المرحلة الأولى من أي عملية طوارئ. أمر صعب للغاية نظرا لنقص المعلومات الموثوق بها عن المجموعات المعنية، بالإضافة إلى الصعوبات المتعلقة باللوجستيات وبانعدام الأمن. ولذلك، فإن البرنامج وشركاءه يسعون إلى فهم أفضل بشأن كيفية معيشة اللاجئين، وآليات تدبير أمورهم، وكيفية حصولهم على الطعام ومصادر الدخل. وفي واحدة من هذه المساعي، عمل البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن قرب مع صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) في منطقة البحيرات الكبرى وفي إثيوبيا من أجل الحصول على تقدير أفضل للأمن الغذائي والاحتياجات من الأغذية بمنهجية جديدة، هي تحليل اقتصاديات الأغذية في الأسرة.

زيادة الدقة في تحديد الأهداف بتحليل اقتصاديات الأغذية للأسرة

جاءت منهجية اقتصاديات الأغذية للأسرة من أعمال منظمة إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) في مشروع وضع خرائط العرضة للأخطار بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر لمنظمة الأغذية والزراعة. وظل البرنامج يعمل في تعاون وثيق مع صندوق إغاثة الطفولة (المملكة المتحدة) لاستخدام هذه المنهجية لتقدير مدى الأمن الغذائي والاحتياجات الغذائية. وقد بدأت الدراسات المتعلقة بهذه المنهجية في تجمعات اللاجئين عام ١٩٩٦. ونجحت أول تجربة لمواصلة اختبار هذه المنهجية في معسكر لوماسي بتنزانيا. أما المرة الثانية فقد تمت بين اللاجئين الصوماليين في إثيوبيا كمتابعة لعمل بعثة التقدير المشتركة بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي البعثة التي أعربت عن قلقها لنقص المعلومات المتعمقة عن آليات تدبير اللاجئين لأموالهم في هذه الحالة الخاصة. وتقسم هذه المنهجية الناس "بحسب الثروة" وتعطي تقديرا يعول عليه عن كيفية معيشة المجموعات المختلفة من هؤلاء الناس.

والبيانات التي جمعت أثناء هذه الدراسات عن آليات التوافق في هذه الأسر واستخدام سلع المعونة الغذائية، وقدرة السكان على بدء النشاط الإنتاجي، لا تقدر بثمن عند البدء في عمليات توجيه المعونة وتنفيذها، وعند اقتراح البدائل لتوزيع الأغذية بشكل عام، وعند إدارة العملية نفسها. كما أثبتت هذه الدراسات أنها وسيلة فعالة للبعثات المشتركة لتقدير الاحتياجات من المعونة الغذائية. وسوف تستخدم هذه الطريقة بصورة تقليدية عند الإعداد لأي بعثات تقدير في المستقبل، وتتخذ الخطوات الآن لزيادة فهم الموظفين لهذا المنهج.

٢٧- الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمرأة. في عام ١٩٩٦، تبنت كل وحدة من وحدات المكاتب القطرية والمقر خطة عمل محددة لترجمة التزامات البرنامج تجاه المرأة إلى عمل ملموس. وكان الدعم يقدم لإعطاء المرأة صوتا مسموعا في الهياكل المحلية لاتخاذ القرارات بشأن إدارة المعونة الغذائية والأصول المادية التي تخلقها. واستراتيجيات البرامج المعانة

من برنامج الأغذية العالمي لتحديد الأهداف وتنفيذها، إنما هي لضمان المساواة بين الجنسين في اقتسام الفوائد طويلة الأجل ومتابعة ما يحرز من تقدم في هذا المجال.

٢٨- ويسعى البرنامج الآن سعياً حثيثاً لتحسين الأمن الغذائي بتوجيه الموارد وتسليمها مباشرة إلى المسؤولين عن الأمن الغذائي للأسرة، وهم النساء عادة. وقد أولي اهتمام لتلبية احتياجات النساء وتحسين ظروفهن العامة من خلال خطط عمل وأنشطة التوازن بين الجنسين، سواء بين أنشطة التنمية أو أنشطة الإغاثة. ووضعت خطة للتدريب لتوعية العاملين توعية تامة بالمراحل المختلفة التي تؤثر فيها أنشطة البرنامج على حياة المستفيدين. وفي عام ١٩٩٦، كان قد تم تدريب نحو ١٣٠ موظفاً في أربع حلقات عمل إقليمية.

٢٩- وسعى البرنامج أيضاً إلى أن يعمل شركاؤه بنفس هذه السياسات. فقد أدرجت بنود تتعلق بتخطيط المعونة الغذائية وتوجيهها وتوزيعها بهدف التوازن بين الجنسين في مذكرات التفاهم التي وقعها البرنامج مع المنظمات غير الحكومية في عام ١٩٩٦.

٣٠- وأدرج البرنامج ضمن خطط العمليات التي وقعها مع السلطات الحكومية المستفيدة، بنوداً تتصل بكيفية إعطاء المرأة صوتاً مسموعاً في المجتمعات المحلية. ففي الهند على سبيل المثال، اشترطت حكومات الولايات حداً أدنى من النساء أعضاء في لجان حماية الغابات القروية وإدارتها. وفي فيتنام، زاد عدد الرائدات بفضل التدريب الفني والإداري للنساء على أنشطة الغذاء مقابل العمل. وفي تشيكينيا، شاركت النساء بنشاط في لجان تقدير الأنشطة وتنفيذها. وفي تونس، انتخبت النساء أعضاء في جميع لجان التنمية، في ظل مشروع منهاج المشاركة المتكاملة للبرنامج.

٣١- وعندما وضع البرنامج منهاج المشاركة، أعطى اهتماماً خاصاً بضمان مشاركة النساء والرجال معاً، فتصميم البرامج وتنفيذها بمشاركة المستفيدين منها، يعطي نتائج دائمة. ففي كمبوديا على سبيل المثال، بدأ برنامج الأغذية العالمي في تنفيذ برنامج لإعادة التعمير يعتبر علامة على التحول نحو الاهتمام بالاعتماد على الذات، وأنشطة التنمية وإعادة التعمير الصغيرة على مستوى القرية باستخدام أنشطة الغذاء مقابل العمل، مع تشجيع قادة القرى وسكانها على تحديد أولوياتهم بأنفسهم. وهناك مؤشرات على أن هذا المنهج قد خلق إحساساً حقيقياً بالملكية، وهو ما يعني أن البنية الأساسية ستستخدم بصورة أفضل وستلقى حفاظاً ورعاية أكبر من المستفيدين منها، مما يضمن استمراريتها.

٣٢- وما زال الأمر بحاجة إلى مزيد من العمل لمتابعة تقييم عملية المشاركة. فقد تبين بالتجربة أن الموظفين القطريين بحاجة إلى مساندتهم في تحديد المؤشرات وتطبيق المنهجيات فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليل البيانات وكتابة التقارير. ويجري العمل الآن لتقديم هذه المساندة بالفعل، ابتداءً بوضع المبادئ التوجيهية لمتابعة عملية المشاركة في التدخلات في الموارد الطبيعية، ووضع مؤشرات لعمليات الإغاثة.

٣٣- بناء القدرات: وهو النشاط الذي مازالت له أولويته. فقد شجع البرنامج الأنشطة التي تتم بأسلوب الاعتماد على الذات والتي تضم العاطلين عن العمل وأشباه العاطلين والمجتمعات المحلية، باستخدام الأغذية حافزاً. ففي جامايكا، ركز البرنامج جهوده على التوسع في التدريب المهني وتحسينه، وخلق فرص عمل، وتنمية المشروعات الصغيرة. وهناك مشروع بدأ بتمويل مشترك من الحكومة والبرنامج، موجه نحو أشد الفئات فقراً في جامايكا، وعلى الأخص النساء، ويوفر لهن - أو لأولادهم - التدريب والائتمان وقسائم الأغذية، إلى أن يحصلن على عمل أو يتمكن من إقامة مشروع صغير سليم.

٣٤- أما الأغذية الموجهة إلى المدارس الابتدائية والمراكز الصحية، فقد أسفرت عن زيادة نسبة حضور الأطفال إلى المدارس وتردد النساء على هذه المراكز. فبرامج التغذية المدرسية جزء من الاستثمار في البشر، يكمل عناصر التعليم

الأخرى. فالوجبات المدرسية تشجع على الانتظام في الدراسة، وتزيد من القدرة على التعليم بقضائها على الجوع ونقص العناصر المغذية الدقيقة في المدى القصير. ولكي يجمع البرنامج الدروس المستفادة من مناهج التغذية المدرسية الفعالة، قام - بالتعاون مع منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية - بإعداد كتيب شامل في عام ١٩٩٦ للمساعدة في تصميم وتنفيذ أي مشروعات جديدة. ويبين الكتيب بوضوح المسائل التي ينبغي القيام بها إذا أردنا لأنشطة المشروع أن تعطي النتيجة المطلوبة. ومن أهم هذه الأمور تحسين توجيه المشروع، وتضييق الفجوة بين الجنسين، وزيادة المشاركة والمساهمة من المجتمعات المحلية المستفيدة من خلال روابط الآباء والمدرسين، وإعداد الأغذية وسلامتها. والتنفيذ بأقل التكاليف شرط أساسي: فالكتيب يشرح كيفية تقديم وجبة مدرسية كاملة بمكونات محلية، بثمن يقل عن عشرة سنتات.

التركيز على البلدان الأشد حاجة إلى المعونة الغذائية

٣٥- حقق البرنامج تقدماً ملموساً في السنوات الأخيرة في زيادة الموارد المخصصة لأشد البلدان احتياجاً. ففي عام ١٩٩٦ خصص ٥٧ في المائة من انفاق البرنامج للتنمية وما يعادل ٥٣ من حجم الأغذية من الالتزامات الجديدة لدعم المشروعات الإنمائية، وعلى الرغم من ذلك، نجد أن إجمالي ونسبة الانفاق في التنمية التي خصصت لأقل البلدان نمواً تقل عن ذلك، حيث تصل هذه النسبة إلى ٤٢,٣ في المائة من إجمالي انفاق البرنامج في التنمية وإذا ما أضفنا الانفاق على عمليات الإغاثة تبلغ نسبة ما انفق في أقل البلدان نمواً ٥٩ في المائة من إجمالي النفقات.

٣٦- إن الهدف الذي يضعه البرنامج نصب عينيه للوصول إلى أشد الناس فقراً في أكثر البلد احتياجاً، هو هدف صعب للغاية. فهؤلاء الناس يعيشون عادة في مناطق نائية، وهم مهمشون اقتصادياً، وليس لديهم سوى القليل من البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية مثل الطرق والمدارس والأسواق. وتوحي الدراسة التي أجراها البرنامج في عام ١٩٩٦ بضرورة إدخال عدة تغييرات لتعزيز الاستراتيجيات التشغيلية للبرنامج في أكثر البلدان فقراً. ومن بين المجالات المهمة في هذا المضمرة:

- تحليل القدرات والتخطيط لبنائها عند إعداد مذكرات الإستراتيجية القطرية، ومخططات الإستراتيجية القطرية، والبرامج القطرية؛
- وضع أهداف واقعية للأنشطة التي يمكن تعزيزها بصورة فعالة بالمعونات الغذائية؛
- تعزيز مرونة العمليات عن طريق مشروعات مبتكرة "مرفق صندوق الأغذية"، وزيادة التعاون مع مجموعة متنوعة من الشركاء المحليين، بما فيهم المنظمات غير الحكومية؛
- بناء ودعم القدرات عن طريق إدخال تغييرات في الهيكل التنظيمي للبرنامج، والتدريب، والاستثمارات الصغيرة الأخرى؛
- برمجة المساعدات الإنمائية للاستفادة من المشاركات التي حدثت أثناء عمليات الإغاثة.

٣٧- ومن المقرر عرض وثيقة سياسات عن نتائج التركيز المتزايد من جانب البرنامج على أكثر الدول احتياجاً، على الجهاز الرياسي للبرنامج ليناقشها المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة (أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٧).

ناميبيا تتولى زمام الأمور بعد البرنامج

بدأ البرنامج عملياته في ناميبيا في عام ١٩٨٩، مقدماً المعونة الغذائية للطوارئ لنحو ٤٣ ٠٠٠ من الناميبيين العائدين من أنغولا. وفي مارس/ آذار ١٩٩٠، أصبحت ناميبيا دولة مستقلة. وقد ساعد البرنامج - بالإضافة إلى المعونة التي قدمها

للعائدين - في إقامة آلية للإغاثة من حالات الجفاف، وبدأ برنامجاً للتغذية المدرسية. وبفضل تفهم الحكومة، أصبح للبرنامج دور محوري في بناء القدرات الوطنية لكي توفر الأمن الغذائي لأشد أفراد المجتمع فقراً وضعفاً.

وتعتبر ناميبيا واحدة من ٢٣ بلداً قرر البرنامج إغلاق مكاتبه القطرية فيها حتى يركز الموارد المحدودة من المعونة الغذائية المتعددة الأطراف على أكثر البلدان احتياجاً. وقد ألزمت حكومة ناميبيا نفسها بأن تتولى زمام الأمور بعد إغلاق مكتب البرنامج في فبراير/ شباط ١٩٩٧، ففي فترة الجفاف الذي حدث في عام ١٩٩٦، قامت الحكومة بتنفيذ برامج للإغاثة بالمعونة الغذائية بتمويل كامل من موارد وطنية. وستتولى الحكومة برنامج التغذية المدرسية. وأصبحت "وحدة إدارة الطوارئ" عنصراً دائماً في الهيكل الحكومي لمساعدة المتضررين من الجفاف الذي يتكرر حدوثه. أما وزارة التعليم الأساسي فستواصل تغذية الأطفال دون سن المدرسة وتلاميذ المدارس الابتدائية من الأسر الفقيرة في المناطق النائية، كما ستحشد الموارد الوطنية للتوسع في هذا البرنامج، بوصفه نموذجاً على استمرارية المشروعات دون موارد من البرنامج.

تحسين نوعية العمليات، وإدماج مساعدة البرنامج في البرامج الوطنية للبلدان المستفيدة

٣٨- سيواصل البرنامج جهوده لتحسين نوعية العمليات وإدماج مساعده في البرامج الوطنية للبلدان المستفيدة. وهي عملية تتم خطوة فخطوة، ومن سنة إلى أخرى، لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية والمالية للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩، ولا تخص إدارة العمليات وحدها، بل تخص جميع وحدات البرنامج.

↳ البرمجة القطرية

٣٩- عرض على المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٦ ثمانية مخططات استراتيجية قطرية جديدة، ليصبح مجموع هذه المخططات ٢٢ مخططاً. وعرضت على المجلس البرامج القطرية الثلاثة الأولى (بنغلاديش وبوليفيا وباكستان) وتم إجازتها.

٤٠- ويضمن منهاج البرمجة القطرية إدماج أنشطة البرنامج في البرامج الوطنية للبلد المستفيد بقدر أكبر. كما أن إدخال نظام البرامج القطرية في برنامج الأغذية العالمي يساعد في النهوض بالتنسيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى. فمخططات الاستراتيجية القطرية ترتبط بمذكرات الاستراتيجية القطرية، كما أن البرامج القطرية توضع بالتنسيق التام مع الدورة البرمجية للمنظمات الأخرى الأعضاء في المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات.

٤١- وحيثما يتبين وجود ثغرات في التوازن بين الجنسين، كانت أهداف محددة توضع في البرامج القطرية لاستثمار ٦٠ في المائة من الموارد في تنمية النساء والفتيات. وكمثال على ذلك، فإن البرنامج القطري لبنغلاديش، تضمن أهدافاً محددة في إطار برنامج التنمية الريفية ليقدم خدماته إلى عدد أكبر من النساء المستفيدات، وتحقيق الهدف المطلوب للاستثمار من الموارد الكلية في تنمية النساء والفتيات.

↳ مراقبة الجودة

٤٢- بدأ البرنامج في عام ١٩٩٦، جهوداً منسقة لقياس وتوثيق كفاءة عمليات الطوارئ ونتائجها على السكان المعنيين. ولكي يتمكن البرنامج من متابعة تأثير عمليات الطوارئ التي يقوم بها، بدأ تدريجياً في تطبيق آلية لمراقبة التقدم باستخدام مؤشرات بسيطة وعملية. والهدف من هذه المتابعة هو توفير معلومات لاتخاذ القرارات بشأن توجهات العمليات، وتعديل

تشكيلة الأغذية، ومدى الحاجة إلى تدخلات جديدة والانسحاب التدريجي للمساعدات الغذائية. ويقوم البرنامج الآن بإعداد مبادئ توجيهية على أساس دراسات الحالة.

٤٣- أجريت إحدى هذه الدراسات في شرقي زائير. وكان من أهم نتائجها أنه كان هناك اقتصر على استخدام المؤشرات التغذوية والصحية فحسب. ففي حالة غوما، كان تقديم حصة غذائية كافية أمراً ضرورياً، لا للمحافظة على مستوى تغذوي مرضٍ فحسب، بل وللحيلولة دون مزيد من التدهور في حالة الأمن، ومنعاً لمزيد من التدهور في البيئة. ومن هنا كان لابد في هذه الحالة من تحديد مؤشرات أخرى تعكس النتائج الإضافية التي قد تحدثها عملية الطوارئ على معيشة اللاجئين والنازحين وعلى السكان المحليين. وهناك تجربة مماثلة تجرى الآن بالنسبة لعملية إعادة توطين اللاجئين من قبائل الطوارق في مالي. فستجرى دراستي الحالة التاليتين على عملية إقليم ليبيريا وعن العراق في عام ١٩٩٧.

٤٤- وقام البرنامج ببعض التقديرات لمعرفة الحالات التي ظهرت بها ثغرات في التوازن بين الجنسين في إدارة الأصول المادية التي خلقتها أنشطة "الغذاء مقابل العمل"، سواء في توزيع الفوائد طويلة الأجل أو في الحصول على التدريب والتسهيلات الائتمانية. واتخذت إجراءات تصحيحية في مثل هذه الحالات، ففي إكوادور أصبح نظام الرصد والتقييم بالحاسوب يشتمل الآن على مؤشرات لمتابعة مزايا المشروعات من زاوية التوازن بين الجنسين، وفي بوليفيا، تم تعديل شروط الرصد وكتابة التقارير الواردة في خطة العمليات لتراعي عملية المساواة بين الجنسين بصورة أكثر دقة. وكان ذلك نتيجة التحليلات التي أجريت هناك في هذا الصدد.

← استخدام معونات الإغاثة وبرامج تخفيف وطأة الكوارث في التنمية

٤٥- واصل البرنامج زيادة العنصر الإنمائي في أنشطته للإغاثة. ففي أفغانستان، وبعد مرحلة من توزيع الأغذية مجاناً، اختار البرنامج ٣٥٠.٠٠٠ شخص - أغلبهم من النساء والأطفال - لبيع لهم الخبز بأسعار مدعومة في إطار مشروعه المبتكر للمخابز. وقد سمح هذا المشروع للعمالات بإعالة أسرهن والنهوض بمشروعاتهن التجارية في وقت تعاني فيه أفغانستان من ارتفاع معدلات البطالة. أما أرباح بيع الخبز فكان البرنامج يعيد استثمارها في المجتمعات المحلية من خلال مشروعات الغذاء مقابل التدريب. وأغلب المستفيدات من النساء المعوقات بسبب إصابات الحرب، أو الأرملة، أو الفتيات اللواتي يرأسن أسرهن.

٤٦- وفي ليبيريا، شارك البرنامج بنشاط في عملية تسريح الجنود بتقديم حزم غذائية للجنود المسرحين. وسيصل البرنامج إلى هؤلاء الجنود عن طريق "مشروعات مؤقتة" يتم التوسع فيها في عام ١٩٩٧، لدعم عملية اندماجهم في المجتمع. وفي أنغولا، تهدف معونة البرنامج إلى مراكز الطفولة المبكرة إلى الوصول إلى أشد المجموعات ضعفاً أي النساء والأطفال دون سن المدرسة، وأغلبهم من النازحين. كما يتيح البرنامج الفرصة للأمهات - ممن ليس لهن في أغلب الأحيان مصدراً آخر للدخل - لكي يمارسن أنشطة مدرة للدخل أثناء النهار في الوقت الذي يتركن فيه أبنائهن في المراكز الصحية. ويتوافر في هذه المراكز الفحص الطبي وعمليات التطعيم. ثم أن هذه المشروعات - التي تتركز في أكثر المناطق الحضرية فقراً في أنغولا، توفر بيئة تعليمية لصغار الأطفال قبل سن المدرسة.

٤٧- وفي البلدان التي يكثر تعرضها للكوارث الطبيعية، أعطى البرنامج اهتماماً خاصاً بتخفيف وطأة الكوارث والتأهب لمواجهتها، بهدف النهوض بقدرة هذه البلاد على الاستجابة السريعة والفعالة لحالات الطوارئ. ففي فيتنام على سبيل المثال، اكتسب المستفيدون إحساساً كبيراً بالثقة بعد انتهائهم من إقامة سدود بحرية بمقتضى مشروع للغذاء مقابل العمل. وكانت النتيجة أن الاستثمارات الزراعية والإنتاج الزراعي قد زادا، وبدأت تظهر مبادرات صغيرة مُدرة للدخل.

وأصبحت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعكس بالفعل تحسنا في الأحوال المعيشية، وعلى الأخص فيما يتعلق بتوافر الأغذية.

٤٨- وفي إقليم السهل الأفريقي، وهو إقليم معرض للكوارث المرتبطة بالظروف المناخية الحادة، ركز البرنامج مساعداته الإنمائية على الأنشطة التي تخفف من وطأة الكوارث. ففي مالي وموريتانيا على سبيل المثال، ساعدت المشروعات الإنمائية متعددة الأغراض التي نفذها البرنامج هناك في مجالات الزراعة والبيئة والثروة الحيوانية، على زيادة طاقات إنتاج الأغذية.

تخفيف وطأة الكوارث في بنغلاديش

في بنغلاديش - وهو بلد معرض بشكل خاص للكوارث الطبيعية والطوارئ بسبب الأعاصير والفيضانات والجفاف - نجد أن أكثر السكان تعرضا للخطر بسبب حالات الطوارئ هذه هم فقراء الريف. ومنذ عام ١٩٧٥، ظل البرنامج يعمل مع السلطات الحكومية والجهات المانحة الثنائية على بناء جسور ساحلية وقنوات صرف في إطار برنامج التنمية الريفية هناك. وقد أثبتت هذه الأعمال أنها لا تقدر بثمن في تخفيف وطأة الآثار المعاكسة للأعاصير والفيضانات، حيث أنقذت ملايين عديدة من الأسر. وفي نفس الوقت، فإنها حمت مساحات شاسعة من الأراضي المحصولية. وإذا كانت الفيضانات مستمرة، فإن البؤس الذي تسببه قد اختفى أو تراجع.

فباستثمار ٢٨ ٠٠٠ طن من القمح، أمكن تنفيذ برنامج لإصلاح ٦٥٠ كيلومترا من الحزام الساحلي الذي يحمي مليون نسمة، و٨٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي، ونحو ١٥٠ ٠٠٠ طن من الأرز في ١٩٩٥/١٩٩٦. وكما قال سكان إحدى القرى "لولا هذه الجسور، لكان علينا أن نعيش في التلال المجاورة، وأن نفتلح الأشجار، وأن نعتمد على الصدقات لنعيش، فقد كان المصير المحتوم لأراضينا أن تختفي تحت مياه البحر. فبفضل برنامج الأغذية العالمي، أصبح بإمكاننا الآن أن نعيش من مواردنا".

⇐ استثمارات البرنامج في الموظفين النظراء

٤٩- في عام ١٩٩٦، تم تدريب أكثر من ١٢٤ ٣ موظفا نظيرا في ٤٢ بلدا ناميا. وتتكون برامج تدريب النظراء أساسا من أربعة حلقات عمل شبه إقليمية على تخزين الأغذية وإدارتها، بالإضافة إلى تدريبهم على عمليات الطوارئ، والإدارة المالية، والتغذية، والتسيير الذاتي. وقد ركزت ورش العمل التي عقدت في رواندا وبوروندي وتنزانيا لتخزين الأغذية وإدارتها على ضمان جودة سلع المعونة الغذائية أثناء النقل والتخزين والمناولة. واشترك في حلقات العمل هذه موظفو البرنامج الوطنيين والدوليين، والمنظمات غير الحكومية، والوكالات النظيرة. ولا شك أن اشتراك الموظفين النظراء يساهم في استمرارية المشروع: وكمثال على ذلك، فقد تبنى مكتب البرنامج في ملاوي جولة دراسية في إثيوبيا لموظفي الحكومة النظراء، لكي يتعلموا من التجربة الطويلة التي اكتسبتها إثيوبيا في مجال أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٥٠- كما ركزت أنشطة التدريب التي قام بها البرنامج للموظفين النظراء على تحسين تحليل قضايا الجنسين والتخطيط لها. وعقدت حلقات عمل قطرية لتحسين القدرة على العمل مع الشركاء على قدم المساواة من أجل اختيار المستفيدين، وأعمال التصميم، وإدارة السلع الغذائية، ووضع برامج للمعونة الغذائية بالمشاركة مع برامج محو أمية المرأة وتنمية قدراتها القيادية.

العمل بالمشاركة

- ٥١- اتخذ البرنامج في عام ١٩٩٦ عدة تدابير لتعزيز تعاونه وتنسيقه مع الوكالات الأخرى، سواء في منظومة الأمم المتحدة أو في المنظمات غير الحكومية. وقد شارك البرنامج بنشاط في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات برئاسة منسق الطوارئ الإنسانية، كما شارك في المجموعات الفرعية المسؤولة عن بعض المسائل مثل: إطار استراتيجي مشترك لعمليات الطوارئ الإنسانية، والرصد والتقييم، والنازحين، وعملية النداء الموحد، وبناء القدرات المحلية، وتنمية قدرات الموظفين. وقد ساند البرنامج بقوة المنهج المتكامل للاستجابة لاحتياجات الإغاثة والتنمية، وقدم اقتراحات بتعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ملاحظاً بشكل خاص أنه في أغلب الحالات ينبغي أن يكون المنسق المقيم هو منسق الشؤون الإنسانية أيضاً.
- ٥٢- وفي الاجتماع رفيع المستوى الذي عقدته المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات في روما في شهر إبريل/نيسان ١٩٩٦، وافق رؤساء الوكالات على بيان مشترك إلى "مؤتمر القمة العالمي للأغذية". واستمر العمل في المجالات التي حددتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك تنسيق السياسات والإجراءات. وبدأت في عام ١٩٩٦ عملية مراجعة دور المجموعة الاستشارية المشتركة المعنية بالسياسات، ومهمة هذه المجموعة.

العمل معاً: مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات في عنيني

مركز الأمم المتحدة المشترك للوجستيات - وهو المركز الذي أنشئ في بدايته في كيبالا ثم نقل إلى عنيني - هو نقطة الاتصال التي تتلقى جميع مواد الإغاثة من أغذية وغيرها وترسلها بالبر أو الجو في منطقة البحيرات الكبرى. وقد أنشأ البرنامج هذا المركز في خريف عام ١٩٩٦، بمشاركة كاملة من البرنامج - بوصفه وكالة رائدة - ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسيف وإدارة الشؤون الإنسانية والمنظمات غير الحكومية.

ومن الجوانب التي لها أهمية بالغة بالنسبة للمركز، دوره كمركز اتصال وحيد بالقوات متعددة الجنسيات في ما يتعلق بمسائل اللوجستيات، وأولويات نقل معونات الإغاثة. ومن بين مهامه الأخرى توفير المعلومات عن طرق النقل بالبر والجو، وتحديد المشكلات الموجودة في هذه الطرق وحلها، وتنسيق جميع شحنات وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من معونات الإغاثة للحد من التنافس الذي لا داعي له، ولتثبيت أجور النقل. وقد أنشأ هذا المركز فرعاً له في كيسانغاني بزائير، ليتولى ترتيب الاحتياجات اللوجستية في عملية الطوارئ المعقدة في شرقي زائير.

ولاشك أن الدعم الذي تلقاه البرنامج حتى الآن لهذا المركز، يشهد بسلامة الفكرة. والأرجح أن تصبح هذه الفكرة نموذجاً لأنشطة تنسيق لوجستيات الإغاثة وتنفيذها، بما في ذلك الاتصال المهم مع القوات متعددة الجنسية، في أي عمليات طوارئ معقدة في المستقبل.

- ٥٣- كان هناك ترويج للتعاون فيما بين الوكالات على المستوى التشغيلي مع الشركاء الرئيسيين في منظومة الأمم المتحدة، مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة. كما عدلت مذكرة التفاهم بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتحسين فرص المساءلة في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين، ولإعادة تحديد دور البرنامج في التوزيع النهائي. وبدأت المناقشات مع منظمة اليونيسيف بهدف تعزيز التعاون وضمان التكامل في أنشطة الاستجابة لحالات الطوارئ، ومن المنتظر أن تؤدي إلى إبرام مذكرة تفاهم. وبالمثل،



قطع البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة شوطا في استنباط وسائل محسنة لتوزيع البذور والأدوات الزراعية، وتعزيز التعاون الفني فيما بين النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر في المنظمة وبين وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في البرنامج. كما استمر التعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، حيث شارك البرنامج بدور نشط في تصميم "التحالف ضد الجوع والفقر" الذي ضم منظمات غير حكومية ووكالات متعددة الأطراف بقيادة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، كما تبادل البرنامج الخطابات مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٩٦.

٥٤- وواصل البرنامج في عام ١٩٩٦، تعاونه مع أكثر من ١٠٠٠ من المنظمات غير الحكومية الدولية والقطرية. فبعد توقيع أول مذكرة تفاهم مع منظمة غير حكومية في عام ١٩٩٥، تلاه في عام ١٩٩٦ توقيع سبع اتفاقيات أخرى، حددت بوضوح تقسيم المسؤولية على أساس المزايا النسبية لكل منظمة، بما يعظم من كفاءة عملياتنا. كما عقدت المشاورة العادية الثانية بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية في شهر يونيو/حزيران ١٩٩٦، وناقشت نظم الإنذار المبكر، وآليات التوزيع في حالات الطوارئ، و"مؤتمر القمة العالمي للأغذية". وشارك فيها رئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي في منظمة الأغذية والزراعة.

التقييم

٥٥- واصل مكتب التقييم في عام ١٩٩٦، تقييمه المركز لعمليات الطوارئ والعمليات التي تليها، إلى جانب وضع البرامج والمشروعات الإنمائية. وبعث المكتب بأربعة عشرة بعثة تقييم أثناء العام، وانتهى من دراسة مكتبية واحدة. وإذا كان كل تقييم يركز على عمليات بعينها أو على قضية موضوعية أو قطاعية، فإن كل عمليات التقييم تعالج موضوعات رئيسية مشتركة مثل توجيه المشروع، ومسائل البيئة، وقضايا الجنسين، والرصد.

بعثة التقييم المشتركة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية في أنغولا

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٦، قامت بعثة تقييم مشتركة بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية بزيارة أنغولا، مركزة أساسا على التعاون بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية. وكان الهدف من التقييم هو إعطاء رؤى تتعلق بالتعاون بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية في عمليات الطوارئ وما يليها في المستقبل. وقد أبرزت البعثة الفرص المتاحة أمام منهج أكثر تنسيقا لتقدير الاحتياجات، وتحسين التنسيق في مرحلة التنفيذ. كما لاحظ التقييم الخلاف بين المنظمات غير الحكومية في تفهمها لما تحدده المجتمعات المحلية والاحتياجات التي تعرب عنها. واقترحت بعثة التقييم أن تنص الاتفاقيات بين البرنامج والمنظمات غير الحكومية على المستوى القطري على معايير لتقدير الاحتياجات، وعلى المنهجية والمؤشرات التي ستستخدم في رصد الإنجازات. اقترحت البعثة استخدام معايير موحدة لتحديد المستفيدين، واختيار الأنشطة ورصدها. وأقرت البعثة بضرورة التنسيق في التخطيط طويل الأجل، وعلى الأخص عندما تكون هناك أنشطة لإعادة التعمير. وأخيرا، أوصت البعثة بأن تستفيد عمليات التقييم المشتركة في المستقبل من هذا الجهد المشترك الفعال للغاية.

تحسين الكفاءة التشغيلية والفعالية

↩ الكفاءة في النقل واللوجستيات

٥٦- يسعى البرنامج إلى تقديم خدمات لوجستية جيدة تتسم بالكفاءة وقلة التكاليف. ويتحقق هذا الهدف من خلال عدة إجراءات، مثل، تنسيق عملية التخطيط قبل الشحن، وتجميع الشحنات، والمراجعة الدقيقة لعمليات النقل واللوجستيات

وتكاليفها، وأفضل جدول زمني، وطرق ووسائل النقل بالبر والبحر، ومشروع للتأمين يستطيع البرنامج من خلاله الحصول على تعويضات من الطرف الثالث المسؤول عن أي خسائر أو تلف في سلع البرنامج.

٥٧- ولقد أصبحت العمليات اللوجستية معقدة وشاقة بشكل متزايد. فمما اكتشف البرنامج أنه لا بد من إصلاح البنيات الأساسية والمعدات لكي يستطيع الوصول إلى المستفيدين، ولكي يضمن تسليم الأغذية ومواد الإغاثة بسرعة وبتكلفة معقولة، ولكي يقلل من معاناة المستفيدين. ففي منطقة البحيرات الكبرى مثلا، انتهى البرنامج من إقامة عدد من المنشآت الأساسية ومشروعات إصلاح بعض المعدات، بهدف زيادة طاقات النقل في الممرات، وتقليل تكاليف التسليم، وتحسين فرص الوصول إلى المستفيدين على أسس مستمرة، وتحسين قدرة البرنامج على الاستجابة بإقامة قواعد لوجستية داخلية لتخزين أغذية الإغاثة في مواقع متقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، ادخلت تحسينات على الممرات المائية في بحيرة تتجانيقا و بحيرة كيفو لزيادة حمولة زوارق الشحن وتقليل تكاليف التسليم الكلية إلى شرق زائير وبوروندي.

٥٨- وفي البوسنة، تولى البرنامج زمام الأمور من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالنسبة لتسليم أغذية الإغاثة واللوجستيات، بما في ذلك إدارة نقاط التسليم الأمامية. وبعد عملية نقل المسؤولية تدريجيا وبطريقة منسقة، احلت الترتيبات التجارية التي تستخدم شركات نقل محلية، محل أسطول الحافلات الدولي، الأمر الذي حقق وفورات ملموسة. كما سمح ذلك للبرنامج - بالاتفاق مع الجهة المانحة المعنية - بإعادة استخدام أسطول الحافلات الذي كان يعمل في البوسنة في منطقة البحيرات الكبرى، استجابة للأزمة التي نشبت هناك.

٥٩- وقد تعرضت كفاءة مشروع التأمين الذاتي الذي أنشأه البرنامج في عام ١٩٩٤ للاختبار هذا العام، عندما تعرض البرنامج لخسارة لم تحدث من قبل بسبب الأحوال الجوية السيئة التي تعرضت لها السفينة تشنغ دا في مضائق تايوان، وهي سفينة كانت مؤجرة للبرنامج، الأمر الذي أسفر عن خسارة قدرت بنحو ١,٨ مليون دولار. ورغم هذه الخسارة، فإن المخدرات التي حققها البرنامج أثناء الفترة المنتهية بنهاية عام ١٩٩٦ - تصل إلى ثلاثة ملايين دولار، بالمقارنة بتكاليف التأمين الخارجي الكامل. ولعل الفائدة العملية لنظام التأمين الذاتي تبرز في وجود المبلغ تحت يدي البرنامج على الفور، الأمر الذي يضمن الإحلال السريع للأغذية التي تشتد حاجة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية لها، والتي فقدت على ظهر السفينة تشنغ دا.

← الأمن: بعد جديد من جوانب المساعدات

٦٠- يعمل موظفو الإغاثة في ظل ظروف خطيرة ومضطربة، حيث ينهار النظام ولكن الفئات الضعيفة تظل بحاجة ملحة إلى المساعدة. وهم عادة آخر من يغادرون المكان إذا أصبحت الأمور غير محتملة. ولا بد أن يكون للوكالات وسائلها لترحيل موظفيها عندما يحدث ذلك.

٦١- ولقد طلب من البرنامج أن يتخذ إجراءات استثنائية لترحيل موظفيه وموظفي الوكالات الأخرى من بوفيرا، وبكفو، وغوما في شرقي زائير في شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٦. ومع تقدم "قوات الثوار"، وصلت حالة الأمن في هذه المدن إلى مستوى يستحيل معه أداء الموظفين لمهامهم: فالمركبات والمعدات أصبحت تتعرض للنهب، وحياتهم أصبحت في خطر. ورحل الموظفون العاملون في بوفيرا أولا، بقرار من منسق الأمن للأمم المتحدة. وعندما تعذر ترحيلهم بالطريق البري، دعا منسق الأمن البرنامج إلى تدبير ترحيلهم بالطائرات. وبالفعل تم ترحيل ٤٦ من موظفي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العديدة بالطائرة إلى نيروبي. أما ترحيل العاملين في غوما فكان من أعقد الأمور لاستحالة استخدام مطار غوما، بسبب الحظر الذي فرضته السلطات الزائيرية في البداية، ثم بسبب القتال العنيف الذي كان المطار مسرحا له بعد ذلك. وبحث البرنامج عن جميع الخيارات الممكنة، بما في ذلك زوارق



الشحن لإجلاء الموظفين عن طريق البحيرات، واتخاذ ترتيبات بديلة لاستخدام طائرات هليكوبتر وطائرات الركاب التجارية.

البرنامج في مونروفيا

شهد يوم ٦ ابريل/ نيسان ١٩٩٦ تجدد القتال العنيف بين جنرالات الحرب في ليبيريا، بعد سنوات من الحروب الأهلية المتقطعة. وأصبحت العاصمة مونروفيا، مركزا لحرب جديدة بين مجموعات سياسية مختلفة، وامتد القتال إلى مختلف أنحاء البلاد دون أي احترام لوقف إطلاق النار هناك. وعندما حاول السكان المدنيون الهرب من مناطق القتال، حدثت عمليات سلب للمخازن والمحال، رغم وجود قوات حفظ السلام من أفريقيا الغربية التي عجزت عن تهدئة الموقف.

ولكن برنامج الأغذية العالمي قرر البقاء في ليبيريا رغم الفوضى وعدم الأمان، واستطاع البرنامج بخطط مؤقتة للطوارئ، أن يبقي على برامج الإغاثة، في الوقت الذي توقفت فيه الوكالات الأخرى عن العمل. وعندما استحال النقل البري والجوي بسبب القتال في جميع أنحاء البلاد وإغلاق مطاراتها، استطاع البرنامج أن يستأجر زورقين صغيرين للنقل بدأ العمل يومي ٩ و ٢٤ ابريل/ نيسان على التوالي، وهما تحملان "جسرا بحريا" من أغذية الطوارئ الآمنة بتكلفة قليلة بين مدينتي مونروفيا وفريتاون. واستطاع البرنامج، ببقائه في موقعه، أن يحول دون عمليات نهب خطيرة للمخازن الموجودة في ميناء مونروفيا، والتي كانت تحتوي على كميات كبيرة من الأغذية. وبدأ الزورقان عملية مكوكية لإجلاء موظفي المجتمع الدولي العاملين في ليبيريا، ليحملا في رحلة العودة سلعا غير غذائية مهمة مثل معدات الاتصال، والمستلزمات الطبية، والوقود، ومولدات الكهرباء.

ومع عودة الهدنة غير المستقرة بين الأطراف المتحاربة، أعاد البرنامج توجيه عمليات الشحن خارج ليبيريا، حيث استبدل زورقي الشحن بسفينة تموين متخصصة بها معدات اتصال حديثة، ومهبط لطائرة هليكوبتر، مع معدات تكفل سلامة أكثر من ٨٠ شخصا، بالإضافة إلى حمولتها. وتقف السفينة في حالة استعداد خارج ميناء مونروفيا لتوفر للمجتمع الدولي ملاذا آمنا يمكن الوثوق به في حالات الإجلاء. وقد تقاسم البرنامج تكاليف هذه المهمة مع إدارة حفظ السلام في الأمم المتحدة في البداية، ثم مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة وغيرها من منظمات الإغاثة.

٦٢- ولاشك أن نجاح هذه العمليات وغيرها من الأعمال المتصلة بالأمن إنما يرجع إلى روح التعاون والتنسيق الرائعة بين الوكالات المعنية، بالإضافة إلى الاتفاقيات بشأن المسائل المتعلقة بالأمن التي توصلت إليها وكالات الإغاثة الرئيسية العاملة مع منسق الأمم المتحدة للأمن في عام ١٩٩٦. ولعل العمليات الحالية للبرنامج، والامكانيات التي يستخدمها في الجو والبحر، تضعه في مركز فريد يسمح له بحشد السفن والطائرات اللازمة على وجه السرعة لنقل موظفيه بعيدا عن الأخطار التي تتهددهم. وقد أدى ذلك إلى ظهور اقتراح، مازال قيد الدراسة بتقعيد دور البرنامج في عمليات الإجلاء لموظفي الأمم المتحدة مع منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن.

↳ زيادة قدرة البرنامج على الشراء محليا

٦٣- اشترى البرنامج في عام ١٩٩٦، ٩٨٠.٠٠٠ طن من الأغذية، أي ٤٦ في المائة من مجموع المعونات الغذائية التي قدمها، مقابل ٣٥ في المائة فقط في عام ١٩٩٥. وفي عام ١٩٩٦، اشترى البرنامج حوالي ٦٤٠.٠٠٠ طن (بزيادة ٢٨ في المائة عن عام ١٩٩٥) من البلدان النامية، بتكلفة إجمالية قدرها ١٦٦ مليون دولار.

- ٦٤- وقد زاد البرنامج من قدرته على الشراء من الأسواق. ففي عام ١٩٩٦، كان هناك موظفون للمشتريات في أوغندا وزمبابوي وتركيا وكينيا وفيتنام وتزانيا. وبهذه القدرات، زاد البرنامج من مشترياته عن طريق موظفيه الميدانيين بما يقرب من ٥٠ في المائة من مجموع الأغذية التي اشتراها البرنامج.
- ٦٥- كما يقوم البرنامج الآن بتبسيط إجراءات الشراء والموافقة عليها. ففي عام ١٩٩٦، زادت المديرية التنفيذية من تفويض سلطة الشراء. ووافقت على إجراءات جديدة لشراء الأغذية. فأصدرت سياسات شراء الأغذية والإجراءات التشغيلية في مايو/ أيار ١٩٩٦، تلاه في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ إصدار دليل المسؤولين عن شراء الأغذية إلى جميع المكاتب القطرية المعنية بشراء الأغذية محليا.
- ٦٦- ونتيجة هذه المجموعة من الإجراءات هي تعزيز قدرة البرنامج على الشراء محليا والدخول في معاملات ثلاثية، الإسراع في عمليات الشراء بتحويل سلطة اتخاذ القرار إلى الميدان، مع المحافظة على معايير واضحة للمساءلة، وتمكين البرنامج من التحول بسرعة من الشراء محليا إلى الشراء إقليميا أو دوليا مع تغير الظروف. ومع ذلك، فما زال هناك مجال للعمل مع المشتريين الآخرين للمعونة الغذائية، ومع الجهات المانحة، للنهوض بعملية شراء الأغذية محليا من خلال زيادة التنسيق بين المنظمات المشتريّة للأغذية، وزيادة المعرفة بالأسواق، وتحسين أوقات الشراء.

↩ التآهب للطوارئ والتخطيط لها والترتيبات البديلة

- ٦٧- حدث تقدم ملموس في عام ١٩٩٦ في التخطيط لحالات الطوارئ وفي بناء مرافق معاونة. ويشتمل التخطيط لحالات الطوارئ - وهو جزء تزداد أهميته في إدارة الاستجابة العادية - على وضع تصورات محتملة في مجالات الخطر، وتحديد الإجراءات الطارئة التي ينبغي اتخاذها في حالات الطوارئ إذا حدثت، وإقامة المرافق اللازمة لمواجهتها مثل مدخلات الأغذية والموظفين والمعدات بحيث يمكن الاستجابة لهذه الطوارئ على الفور. وفي عام ١٩٩٦، عمل البرنامج مع إدارة الشؤون الإنسانية في الأمم المتحدة، ومنظمة اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في وضع منهجيات للتخطيط لحالات الطوارئ لإدراجها في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. كما تم التخفيض المشترك في مناطق شاسعة من مناطق الطوارئ، مثل البلقان ومنطقة البحيرات الكبرى، وغرب أفريقيا وآسيا الوسطى، ضمانا للتكامل مع استراتيجياتنا للاستجابة في كل منطقة من هذه المناطق.
- ٦٨- وقد استخدمت مجموعة كبيرة من مرافق الاستعداد في حالات الطوارئ في إقليم ليبيريا، ومنطقة البحيرات الكبرى، والقرن الأفريقي، وأنغولا، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، ويوغوسلافيا سابقا. وكما يتضح من عملية شرقي زائير، فإن هذه العملية شملت فرق الاستجابة العاجلة والمعدات المرتبطة بها، والاتفاق الشامل مع الموردين للشراء، وامتدادات الأغذية الاستراتيجية في مخازن إدارة الشؤون الإنسانية في بيزا في إيطاليا، والمخزونات اللوجستية الاستراتيجية لأفريقيا في نيروبي، ومرافق الشركاء في الأمم المتحدة مثل وحدة الدفاع العسكري والمدني في إدارة الشؤون الإنسانية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبعض المرافق الخارجية مثل الترتيبات البديلة مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لإعادة توزيع موظفي الطوارئ والموظفين والمعدات المتخصصة على وجه السرعة.
- ٦٩- ويواصل البرنامج عمله مع الجهات المانحة المحتملة التي تستطيع قواتها العسكرية أن تساعد في مساعدات الإغاثة. وقد أسفر ذلك عن نقل المعدات الزائدة، والمساعدة الفنية في مجالات رسم الخرائط والاتصالات والخدمات البسيطة واستخدام المعلومات والتدريب من عدة مصادر. كما واصل البرنامج دعم وتطوير مرفق مواجهة الأزمات فيه، وهو المرفق الذي استخدم للمرة الأولى أثناء أزمة مونروفيا في شهر أبريل/ نيسان، ثم بعد ذلك في أزمة منطقتي البحيرات الكبرى. وفي هذه الحالة الأخيرة، كاد البرنامج أن يستخدم جميع قدراته الاحتياطية. وهناك العديد من الدروس الثمينة



التي تستخلص الآن من هذه العملية. وسوف تستخدم في تحسين الجهود التي تبذل للاستعداد لمواجهة الطوارئ في المستقبل.

من التخطيط إلى العمل: حالة زائير

كان التخطيط لحالات الطوارئ في منطقة البحيرات الكبرى - وهو التخطيط الذي بدأ عام ١٩٩٥ - يجري تحديثه باستمرار في عام ١٩٩٦. وقد تم هذا التخطيط على المستوى الإقليمي بتعاون وثيق فيما بين الوكالات في مجالات البرمجة، واللوجستيات وامن، ا مر الذي ساهم بصورة ملموسة في نجاح جهود الاستجابة لحالات الطوارئ.

ولاشك أن تخزين ا غنية في مواقع متقدمة، وتعيين الموظفين، وتشغيل مرافق الاستعداد بما في ذلك المعدات التي يستخدمها فريق الاستجابة العاجلة، والترتيبات الإضافية مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية، ومخزونات ا غنية الموجودة في مدينة بيزا بإيطاليا، وترتيبات التعيين السريع لمتطوعي ا م المتحدة، كل ذلك سمح للبرنامج بأن يستجيب بسرعة إلى حالة الطوارئ في شرقي زائير.

وعندما نشبت ا زمة في شرقي زائير، كان للبرنامج مخزونات غذائية في مواقع متقدمة في كمبالا بأوغندا وإيزاكا بنتزانيا في شهر أكتوبر/ تشرين ا ول ليستخدمها إذا عاد اللاجئين بأعداد ضخمة. وبمجرد نشوب ا زمة استخدم البرنامج "حساب الاستجابة العاجلة" لشراء أغنية إضافية. ثم قام على الفور بشحن شطائر ذات قيمة غذائية عالية بالطائرات من مخزونات الطوارئ في مدينة بيزا، ثم جمع في غضون أيام ٢٦٩ طنا أخرى من الشطائر ذات القيمة الغذائية العالية وشحنها بالطائرات إلى منطقة البحيرات الكبرى، مستخدماً في ذلك ترتيبات جديدة. وقد وزعت هذه الشطائر داخل زائير من خلال عمليات عبر الحدود من رواندا، وداخل رواندا نفسها من محطات على الطريق أنشئت كجزء من برنامج الاستعداد لمواجهة الكوارث.

وقد سمحت فرق الاستجابة العاجلة في البرنامج والترتيبات الإضافية للبرنامج بأن يوفر على وجه السرعة وسائل الاتصالات، واللوجستيات، وأعمال الهندسة المدنية، وموظفون للشؤون المالية وحالات الطوارئ، بالإضافة إلى مراقبين للأغنية. واستطاع البرنامج وضع خطط عمل على وجه السرعة، ومراجعتها بحسب الظروف، لتتماشى مع ا وضاع المتغيرة باستمرار.

وبالنسبة للمعدات (حزم خدمات الاتصالات، والمخازن المتحركة، ومعدات السفر العاجل وأفراد الفريق، والهواتف المحمولة، الخ) استفاد البرنامج من استراتيجيات المخزونات اللوجستية في أفريقيا بنيروبي ومن مخزونات المعدات الخاصة بفرق الاستجابة العاجلة في روما ونيروبي، كما استفاد من اتفاقيات الشراء الشاملة والترتيبات الإضافية مع إحدى الجهات المانحة لتقليل الفترة الفاصلة بين الشراء وعمليات التسليم.

وعاد النشاط إلى حزم الخدمات في شكل خلية إقليمية للنقل الجوي وحزم مناولة برية في عنتيبي، وعمليات النقل البري في رواندا. وقد ساهمت بعض الحكومات بطائرات لنقل الشطائر ذات القيمة الغذائية العالية. والمخيمات المحمولة عن طريق وحدة الدفاع العسكري والمدني في إدارة الشؤون الإنسانية. وبذلك توافرت للبرنامج طاقة نقل جوي إضافية عندما وصلت حالة الطوارئ إلى ذروتها.

كما اعتمد البرنامج على مرفق حل ا زمات في المقر، الذي قدم دعماً له قيمته في شكل معالجة بيانات، وعقد لقاءات عن بعد مع موظفي البرنامج الميدانيين وغيرهم من موظفي وكالات ا م المتحدة، وتخطيط العمليات، وتوفير محفل للقاءات وتبادل ا راء.

واستخدمت وحدة تحليل هشاشة ا وضاع ورسم خرائطها في البرنامج اتفاقياتها المبرمة مع الشركاء في التنفيذ في عمليات الإغاثة، في الحصول على خرائط تفصيلية للإقليم في شكل خرائط عادية أو رقمية. كما أن الاتصالات مع أجهزة المخابرات أعطت معلومات تشمل تمييز المواقع، مما سمح لهذه الوحدة بأن تصدر خرائط يومية جديدة بمواقع اللاجئين في منطقة ا زمة. وقد وضعت هذه الخرائط تحت تصرف مجتمع الإغاثة بأسره عن طريق موقع البرنامج في شبكة الإنترنت والموقع الخاص بالإغاثة في الشبكة نفسها.

زيادة المساءلة

← برنامج تحسين الإدارة المالية

٧٠- كان برنامج تحسين الإدارة المالية إحدى الوسائل الرئيسية في الوصول إلى قدر أكبر من المساءلة وتحسين نظم الإدارة. وشهد عام ١٩٩٦، انتقال عدد من المشروعات التي أسهم فيها برنامج تحسين الإدارة المالية من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التنفيذ. وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، بدأ العمل في نظام جديد للإدارة المالية ليكفل تحسين كتابة التقارير، واعطاء معلومات في وقتها لأغراض إتخاذ القرار، ولتحقيق الرقابة والمساءلة الفعالين لموارد البرنامج. وبالإضافة إلى ذلك، يجرى الآن تحسين متابعة سلسلة الإمدادات المادية كجزء من نظام متابعة السلع، والهدف من ذلك هو التوصل إلى نظام مبدئي وتصميم للعمليات في منتصف عام ١٩٩٨.

← التفتيش والمراجعة

٧١- تعتبر مهمة التفتيش والتحقق الناجمة عن بيع السلع عنصرا أساسيا في تحسين "المراقبة" داخل البرنامج، بجانب وظائف التقييم والمراجعة الداخلية. ويركز مكتب التفتيش والتحقق في البرنامج على المجالات التي قد يكون البرنامج معرضا فيها للخطر أكثر من غيرها، مثل: التعامل في الأموال النقدية، والمعاملات المصرفية، ومناولة الأغذية، ونظام العقود. وفي عام ١٩٩٦، تم التفتيش على تسعة مكاتب قطرية. وخصص "خط مباشر" في المقر لتشجيع أي معلومات سرية من جميع المصادر. وأي بلاغات كانت موضع مراجعة دقيقة.

٧٢- وفي إحدى الحالات التي أبلغ عنها أحد موظفي البرنامج، تبين أن إدارة المشروع في إحدى مصالح وزارة الحكومة المضيفة كانت تبيع أغذية البرنامج إلى التجار المحليين. وقد ساعدت الحكومة المفتش على استعادة كمية كبيرة من الأغذية بالاستعانة برجال الشرطة المحليين، وقدمت منحة إلى المشروع قيمتها ٢٠ ٠٠٠ دولار تعويضا عن الأغذية التي فقدت. ثم أعيد تنظيم المشروع بكامله واتخذت إجراءات تأديبية ضد موظفي الحكومة المسؤولين. ونفذت جميع التوصيات، وعاد المشروع إلى العمل.

المساءلة: أنشطة مكتب المراجعة الداخلية في عام ١٩٩٦

زادت كفاءة المراجعة في عام ١٩٩٦ بالجمع بين حسن التخطيط، والتشدد في تطبيق معايير الأمم المتحدة والمعايير الدولية، وتحسين كتابة التقارير، ووضع قاعدة بيانات للمراجعة، والتعاون الوثيق مع المراجع الخارجي.

المراجعة في مقر البرنامج: قام مكتب المراجعة الداخلية بمراجعة الكشوف المالية للفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، ومشترىات الأغذية في الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥، وسفريات الموظفين وأجازاتهم. وأصدر بناء على ذلك عدة توصيات. وتعطي إدارة المراجعة مشورتها وتوصياتها في ما يتعلق بالخرزانة وتحدد السياسات وتصدر كتيبا إرشاديا للقائمين بشراء الأغذية، ونظام أوامر الشراء المحلي، والاصدارات المقترحة للاستثمارات وإدارة وجرد جميع مخزونات البرنامج، وجوانب معينة تتعلق ببرنامج تحسين الإدارة المالية، بالإضافة إلى الكتيب الخاص بشراء السلع غير الغذائية.

مراجعة الأموال النقدية: قام المكتب بعملية مسح لجميع الأموال النقدية في البرنامج، بالإضافة إلى تحديد طريقة التنفيذ الأولى لسياسات مراجعة تحويل سلع البرنامج إلى نقود، والإشراف على هذه السياسات. وأصدر المكتب تقريرا عن نتائج هذا المسح وعمليات المراجعة الخارجية المحلية.

المراجعات الميدانية: استخدمت المكاتب القطرية منهجية لتقدير الأخطار لتحديد أولويات المراجعة الميدانية وإرسال بعثات في مهام رسمية إلى ١١ بلدا. وفي عام ١٩٩٦، صدرت ٢٩٣ توصية من بعثات المراجعة في عام ١٩٩٥ و ٨٣ توصية من بعثات المراجعة في عام ١٩٩٦، وتتعلق هذه التوصيات بتحسينات في إدارة الأموال النقدية، وحسابات السلف، ومراقبة الميزانية، وإدارة السلع، ونظم المتابعة، ومعدلات النقل البري والتخزين والمناولة والرسوم المتصلة بها، وعمليات الجرد، وشراء الأغذية بطريقة تنافسية وشفافة، والبنود غير الغذائية والنقل واللوجستيات، وترتيبات الدفع للموردين، وإيرام عقود الموظفين المحليين ومرتباتهم، واستخدام المركبات الرسمية، والسفر في مهام محلية والاجازات، وإدارة البرامج، وإجراءات المخازن، بالإضافة إلى الإدارة المالية والأنشطة التشغيلية للموظفين النظراء والشركاء في عملية التنفيذ.

المراجعات الخاصة والروتينية: تكفل التنفيذ المناسب والشفاف لإجراءات الشراء، واستعراض مذكرات التفاهم والاتفاقيات، واستعراض قضايا السياسات والتعقيب عليها. كما أجريت دراسات نوعية في هذا المجال.

⇐ إجراءات مالية جديدة

٧٣- وفي محاولات جديدة لزيادة القدرة على المساءلة، أجزيت سياسات وإجراءات مالية جديدة. وصدر دليل للمحاسبة في المكاتب القطرية لمساعدة العاملين في الميدان على العمل بنفس السياسات المحاسبية للبرنامج. كما أن الربط الإلكتروني المباشر بأحد البنوك التجارية عن طريق برنامج لإدارة النقود، أصبح يسمح للبرنامج بالاستجابة إلى الاحتياجات المالية للمكاتب القطرية بصورة أكثر سرعة وكفاءة.

⇐ تحسين نظم كتابة التقارير

٧٤- تمت الموافقة على أن يضع البرنامج نظم موحدة لكتابة التقارير إلى الجهات المانحة، كجزء من السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل. فسيتحول البرنامج من "كتابة التقارير عن المساهمات" إلى كتابة تقارير عن المشروعات إلا إذا طلبت الجهات المانحة تقارير خاصة. وقد عمل البرنامج في عام ١٩٩٦ في وضع هذه التقارير الموحدة، وعدلت

جميع النظم المالية بحسب فئات البرامج ورموزها. كما سمحت التدابير الأخرى لموظفي البرنامج بإعداد التقارير بالاعتماد على التشغيل الآلي.

- ٧٥- وأصدر البرنامج في عام ١٩٩٦، تقريراً تطلعياً بعنوان "تقدير الاحتياجات الغذائية والنقص فيها بالنسبة للعمليات المعانة من البرنامج". وهو تقرير مفيد في تقدير الأغذية الموجودة في محفظة البرنامج، ووزع هذا التقرير على جميع الأعضاء والمراقبين في المجلس التنفيذي، ويحتوي على معلومات عن الاحتياجات وعن المستوى العام للموارد المتاحة.
- ٧٦- وبالإضافة إلى ذلك، فقد زاد البرنامج زيادة ملموسة من تقاريره عن العمليات الرئيسية. فهناك "تقارير حالة" منتظمة تصدر الآن عن منطقة البحيرات الكبرى، وإقليم ليبيريا، ويوغوسلافيا سابقاً، واتحاد الدول المستقلة، وأفغانستان.

تحسين الاتصالات وتطوير البنى الأساسية

- ٧٧- قامت وحدة الاتصالات التي أنشئت مؤخراً بتشجيع شبكة اتصالات البرنامج في عام ١٩٩٦. واستخدمت تكنولوجيا جديدة في توصيل البريد الإلكتروني إلى "المناطق الميدانية النائية" باستخدام موجات راديو قصيرة. ففي منطقة البحيرات الكبرى على سبيل المثال، أصبحت الرسائل الإلكترونية داخل المنطقة نفسها تروى على ٨٠٠٠ رسالة في الشهر.
- ٧٨- ولاشك أن النهوض باستخدام الاتصالات له قيمته الهائلة بالنسبة للتشغيل. وكمثال، فإن الإهتمام بالسلع والنهوض بإدارة ما هو موجود منها في محفظة البرنامج في عملية الطوارئ في منطقة البحيرات الكبرى، استلزم من وحدة تنسيق النقل في البرنامج الموجودة في كمبالا، أن تضع شبكة معلومات إقليمية تتكون من نظام لمتابعة السلع، وشبكة إقليمية للرسائل والاتصالات. وبعد أن تم ذلك، أصبح البرنامج قادراً على اتخاذ قرارات سريعة وفعالة وسليمة من الناحية التكتيكية، مثل تحويل و تغيير مسار الشحنات أو كليهما معاً، مع أي تغيير طارئ في عمليات التشغيل. وتستخدم هذه الشبكة الإقليمية تكنولوجيا الذبذبات العالية كناقلة، مقللة بذلك من التكاليف الجارية للاتصالات. وقد سهل ذلك تبادل البيانات والمعلومات بالوقت الحقيقي داخل الإقليم ومع المقر.

تحسين نظم إدارة البرنامج

عملية التغيير التنظيمي

- ٧٩- بدأ البرنامج في عام ١٩٩٦، عملية واسعة لإدخال تغييرات تنظيمية، ليعيد نفسه بكفاءة وفعالية إلى الوفاء بالمهام المطلوبة منه في القرن المقبل. وانتهى البرنامج من العناصر الأساسية لاستراتيجية التغيير في شهر يوليو/ تموز. وهي:
- زيادة عدد كبار الموظفين والموظفين المتخصصين الذين سيعملون في الميدان، بالقرب من "المستفيدين" من البرنامج، وهم الفقراء الجوعى؛
 - تفويض قدر أكبر من السلطات للعاملين في الميدان، لتيسير اتخاذ قرارات سريعة للاسترشاد بمعارف من أرض الواقع؛
 - سيوسع مديرو المكاتب القطرية للبرنامج من فهمهم للأمن الغذائي وأحوال المعونة الغذائية في الأقطار التي يعملون فيها، بحيث يستطيعون التخطيط لأنشطة البرنامج وإدارتها في إطار الاحتياجات والتدفقات الكلية للمعونة الغذائية؛

- مناصرة قضية الفقراء الجوعى والدعوة لها هي مسؤولية جميع العاملين في البرنامج. ففي الوقت الذي تتقلص فيه المساعدات الإنمائية، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يرفع البرنامج صوته دفاعا عن ٨٠٠ مليون نسمة من الجوعى؛
- ينبغي أن يكون أغلب العاملين في البرنامج قادرين على إدارة عمليات التنمية وحالات الطوارئ بنفس القدر من الكفاءة، ولاشك أن التوسع في التدريب سيساعدهم على الاستجابة لذلك ولغيره من التحديات؛
- سيقوم البرنامج بتحسين الاتصالات داخل البرنامج نفسه ومع المعنيين بعمله؛
- سيتم تبسيط الإجراءات والعمليات وتحديثها، بحيث تستهلك قدرا أقل من وقت الموظفين مع الوفاء بشرط المساءلة.

٨٠- وطوال النصف الثاني من عام ١٩٩٦، عمل أكثر من ٦٠ موظفا في أفرقة مختلفة لوضع توصيات بشأن التدابير النوعية اللازمة لتحويل هذه التغييرات إلى واقع. وساهم الكثير من الموظفين الآخرين باقتراحاتهم. وبنهاية السنة، كانت إدارة البرنامج تملك عددا كبيرا من التوصيات التفصيلية التي تحتاج إلى دراسة لتنفيذها في عام ١٩٩٧.

↳ التغييرات في الهيكل

٨١- أدخلت بعض التغييرات في الهيكل في عام ١٩٩٦، كخطوة أولى في عملية التغيير الشاملة. فقد أنشئ قسم الخدمات الإدارية لتقديم الخدمات الإدارية للمقر والميدان. وأعيد تنظيم المهام المتعلقة بإدارة الموارد وتعبئتها: فسيركز قسم الموارد والعلاقات الخارجية الجديد على تيسير الإدارة الفعالة وحشد الموارد، والدعم العام والمشاركة. أما قسم الموارد البشرية فسوف يكون بعد تعديله أكثر توجها نحو خدمات النقل، والمساءلة، والوعي بقيمة الأشياء، بالإضافة إلى المرونة والتوجه نحو التغييرات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدخلت تعديلات على عدة مشروعات ضمن برنامج تحسين الإدارة المالية، حتى تستطيع هذه المشروعات أن تساند التغييرات التنظيمية بصورة أفضل.

٨٢- ولاشك أن إدخال عملية التخطيط الاستراتيجي المستمر كانت إبتكارا آخر له أهميته. فهي تعني أكثر من مجرد إعداد خطة مالية واستراتيجية كل سنتين، إذ أنها تنطوي على أن يتفهم الموظفون عملهم بطريقة استراتيجية، سواء في المقر أو في الميدان. وقد أنشئت وحدة جديدة في قسم الاستراتيجيات والسياسات لمساعدة البرنامج ككل على التفكير بطريقة استراتيجية وترجمة هذه الأفكار إلى خطط ملموسة. ودورها هو التيسير والنهوض بمسؤوليات المديرين عن التفكير الاستراتيجي للتقليل من هذه المسؤولية.

٨٣- وكانت المكاتب الإقليمية في نيروبي وسراييفو ومابوتو وإسلام آباد وأبيدجان تعمل بالفعل بصورة جزئية في عام ١٩٩٦، حيث لم يكتمل عدد الموظفين المنقولين إليها من المقر. وبدأ البرنامج يجني ثمار ذلك على الفور تقريبا فكبار المسؤولين في المكتب الإقليمي بإسلام آباد كانوا جاهزين لدعم المكتب القطري في أفغانستان مع تغير الظروف، كما أن الهيكل الإقليمي في منطقة البحيرات الكبرى سمح للبرنامج بأن يستجيب للظروف المتغيرة بطريقة مرنة وسريعة.

↳ تنمية الموارد البشرية

٨٤- مع انتقال البرنامج من البرامج الإنمائية المستقرة إلى حد ما، إلى برامج أكثر استنادا إلى حالات الطوارئ، كان لابد من منهج منظم لتنمية الموارد البشرية. فدمج برنامج يستند بصورة كبيرة على حالات الطوارئ، يستلزم وجود كادر موظفين يضم موظفين نشطين ومتعددي المواهب يستطيعون التكيف مع الاحتياجات المتغيرة للبرنامج. وقد قام البرنامج



بتحليل لمراجعة تركيب الخدمة الموحدة وتكوينها. وسيضع في عام ١٩٩٧، استراتيجيات لتغيير وضع العاملين في الخدمة الموحدة، وتنفيذ هذه الاستراتيجيات.

٨٥- وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشئ فرع تطوير السلم الوظيفي لمعرفة مهارات الموظفين وتحديد الاحتياجات في المستقبل، ولمساعدة الموظفين في ارتقاء السلم الوظيفي، مع تشجيع مبادراتهم ونشاطهم.

النسبة المئوية للنساء	المجموع	المقر الرئيسي	المكاتب القطرية	الفئة
٢٤	٢٦٦	١٠٧	١٥٩	موظفو الخدمة الموحدة
٣٥	٩٢	٩٠	٢	الموظفون المتخصصون والفئات العليا
٢٦	٢٣٩	٤٩	١٩٠	موظفو المشروعات
٣٧	٤٦	١٢	٣٤	الموظفون المهنيون المبتدئون
٢٧	٨٩	صفر	٨٩	متطوعو الأمم المتحدة (المكاتب القطرية)
٢٢	١١٣	صفر	١١٣	الموظفون القطريون (المكاتب القطرية)
٢٧	٨٤٥	٢٥٨	٥٨٧	الموظفون المهنيون
٤٣	١ ٢٢٤	٣٣٦	٨٨٨	موظفو الخدمة العامة
٣٦	٢ ٠٦٩	٥٩٤	١ ٤٧٥	المجموع

موظفو البرنامج بحسب فئاتهم وجنسهم (عدا موظفي العقود قصيرة اجل، والاستشاريين وموظفي عقود الخدمة الخاصة) (حتى ١٩٩٦/١٢/٣١)

٨٦- وقد بلغ مجموع العاملين في البرنامج في نهاية عام ١٩٩٦، ٢ ٠٦٩ موظفا (٧١,٣ في المائة في المكاتب القطرية و٢٨,٧ في المائة في المقر). بالإضافة إلى ١ ١٧٨ موظفا يعملون بعقود قصيرة الأجل أو بعقود خبراء استشاريين. ويصل عدد الوظائف الممولة من الدعم البرامجي والإداري ١ ٧٢٣ وظيفة بالإضافة إلى غيرها من الوظائف الممولة من تكاليف الدعم مباشرة.

٨٧- وواصل البرنامج جهوده الناجحة في تحقيق توازن أفضل بين الجنسين في المقر الرئيسي، وفي الميدان. فقد زاد عدد الوظائف زيادة كبيرة على جميع المستويات وفي جميع الفئات، سواء بالتعيين أو بالترقية، بالإضافة إلى أن مدد خدمتهن أصبحت أطول. ومن بين الجهود التي يبذلها البرنامج الإعلانات الخاصة عن الوظائف الشاغرة - حيث يعطي أفضلية

لاختيار النساء، إذا تساوت جميع المؤهلات الأخرى - والاتصال لهذا الغرض مع المنظمات غير الحكومية، وتبني هذه القضية في الاجتماعات مع الشركاء المنفذين، وفي وسائل الإعلام.

٨٨- وفي عام ١٩٩٢، لم يكن هناك امرأة واحدة في البرنامج في رتبة أعلى من الدرجة م ٥. أما في ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦ فقد كان عدد النساء في رتبة مدير ١ (١٨,٦ في المائة) ومدير ٢ (١٤,٣ في المائة) وأمين عام مساعد أو نائب أمين عام (٣٣ في المائة). ورغم ذلك، فما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله للوصول إلى الأهداف التي حددتها قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن تحتل النساء ٢٥ في المائة من وظائف مدير ١ فما فوق (الهدف محدد لعام ١٩٩٥) و ٥٠ في المائة للنساء من في الفئات المهنية.

٨٩- ولمواصلة دعم الهدف الاستراتيجي للبرنامج بالنهوض بالكفاءات الإدارية والمهنية، أدخل عنصر التدريب في التخطيط الاستراتيجي، والإتصالات فيما بين الأفراد، واستخدام الفرق بصورة فعالة. ونجح البرنامج في الانتهاء من التحول من برامج DOS إلى برنامج Windows ٩٥. واستمرت الدورات العملية لزيادة المهارات الفنية للعاملين، حيث عقدت سلسلة من الدورات على عمليات الطوارئ والإدارة والأمن في الميدان. وبلغ مجموع المشتركين في ٦٣٢ دورة تدريبية للبرنامج نحو ٩٢٥ ٤ شخصا. ومسايرة لعملية التغيير، تم وضع خطة استراتيجية للتدريب تستغرق ثلاث سنوات تنتهي في عام ١٩٩٧.

٩٠- وبدأ البرنامج في عام ١٩٩٦، في استعراض عمليات وسياسات الموارد البشرية، بهدف مساندة أكبر قدر ممكن من تفويض السلطات إلى المديرين. وقام بعملية استعراض تفصيلية لتوصيف جميع وظائف المقر الرئيسي، وظهر اقتراح بتوحيد توصيف الوظائف تحت ٣١ وظيفة نوعية تقريبا.

٩١- وأسفر تقييم نظام أداء الإدارة والتقدير عن تنفيذ عملية مبسطة لاستعراض وتخطيط الأداء. وبدأ العمل ببرنامج مساعدة الموظفين في المقر الرئيسي، كما بدأ مستشار فني في تقديم خدمات استشارية للأفراد والمجموعات، بالإضافة إلى سلسلة من حلقات العمل التي تستغرق يوما واحدا حول معالجة التوتر لدى المديرين والعاملين.

تعبئة الموارد

انخفاض عالمي في المعونات الغذائية

٩٢- في عام ١٩٩٦، وصل إجمالي التسليمات من المعونة الغذائية حوالي ٧,٦ مليون طن^(١)، أي أقل من مثلتها عام ١٩٩٥ بنسبة ٢٥ في المائة، وأقل كثيرا من الرقم القياسي الذي سجلته هذه المعونات في عام ١٩٩٣ وهو ١٦,٨ مليون طن. وقدرت التسليمات في عام ١٩٩٦ بنحو ٨٨ في المائة تقريبا من الحبوب، و ١٢ في المائة من السلع الغذائية الأخرى، وهي نفس نسب عام ١٩٩٥ تقريبا.

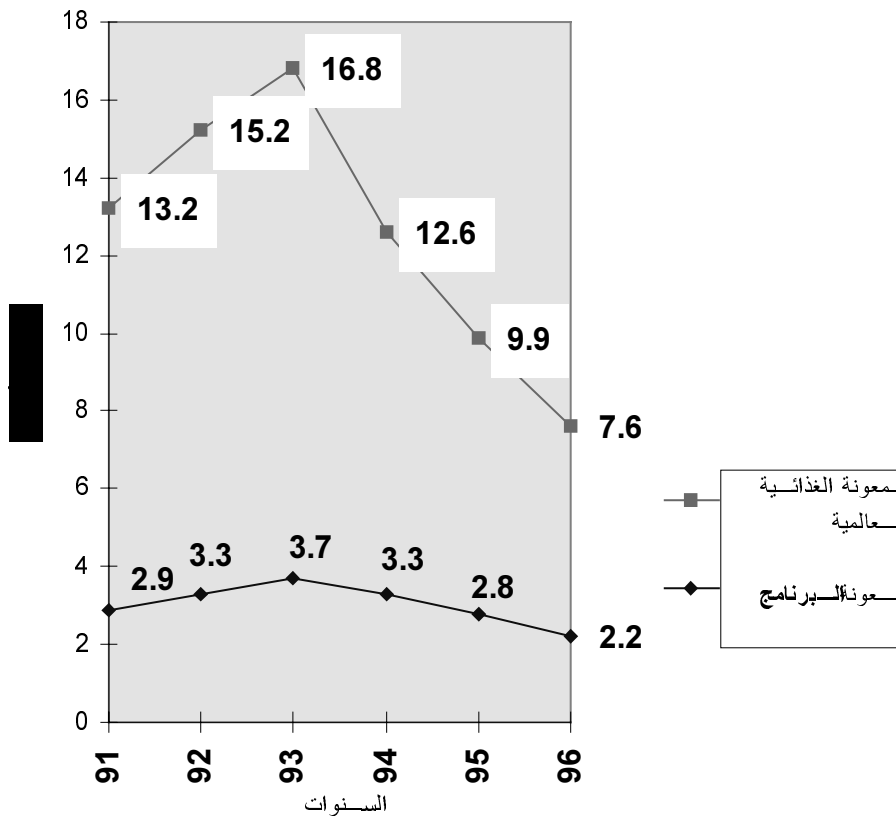
٩٣- بلغ حجم مكون الحبوب في عام ١٩٩٦ حوالي ٦,٧ مليون طن. وهو أقل من حجم الشحنات السنوية الإجبارية البالغ ٧,٥ مليون طن وفقا لإتفاقية المعونة الغذائية السابقة. ولقد خفض الحد الأدنى الإجباري إلى ٥,٣ مليون طن في إتفاقية المعونة الغذائية لعام ١٩٩٥.

(١) الرقم الرسمي لم يعلن بعد.



٩٤- في عام ١٩٩٥، انخفضت تسليمات أغذية الإغاثة بحوالي ١٧ في المائة، وانخفضت المعونة للمشروعات بنسبة ٢٠ في المائة، وبرامج المعونة الغذائية ٢٨ في المائة، وتمثل المعونة الغذائية الموجهة المكونة من معونة الإغاثة والمشروعات ٦٠ في المائة من إجمالي تسليمات عام ١٩٩٦ العالمية.

بم المعونة الغذائية العالمية ومعونة البرنامج (الفترة ١٩٩١-١٩٩٦)



٩٥- في عام ١٩٩٦، كان على جدول أعمال لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية بند لتنفيذ "القرار الوزاري بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرنامج الإصلاح على أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية"، وهو القرار الذي صدر في مراكش. وقد وضعت اللجنة في البداية قائمة بالبلدان المعنية بهذا القرار، ثم طلبت من الدول الأعضاء المانحة أن ترفع إليها تقارير عن الإجراءات التي تتخذها لتنفيذ هذا القرار، وعلى الأخص ما يتعلق منه بتقديم المعونة الغذائية. وقد قدم البرنامج - بصفته مراقباً في لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التجارة العالمية - معلومات عن منح المعونة الغذائية إلى مثل هذه البلدان استخرجها من النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية في البرنامج.

تطبيق سياسات البرنامج الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل

سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل

٩٦- تهدف السياسات الجديدة للموارد والتمويل طويل الأجل التي طلبت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها من الأمانة أن تنفذها على سبيل التجربة ابتداء من ١/١/١٩٩٦، إلى التغلب على العقبات الخارجية، وتوفير موارد مرنة يمكن التنبؤ بها بسهولة، وضمان استرداد التكاليف كاملة، مع المحافظة في نفس الوقت على الطبيعة متعددة الأطراف للبرنامج في الأجل الطويل.

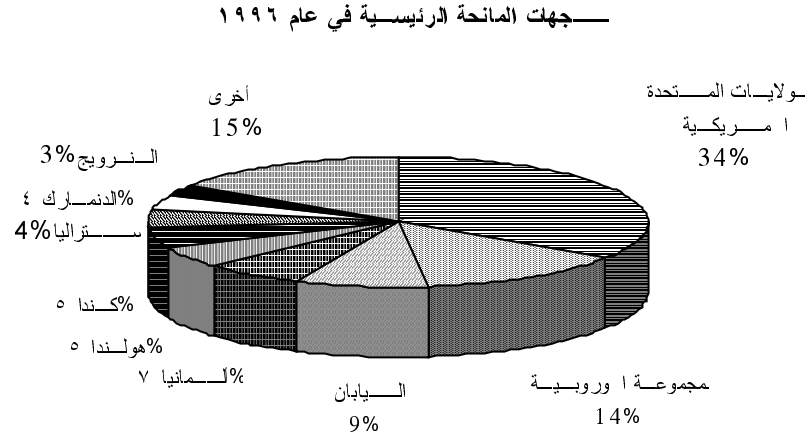
٩٧- وتتكون هذه السياسات من ثلاثة عناصر: منافذ التمويل، وفئات البرامج، والتكاليف. منافذ التمويل (منافذ متعددة الأطراف، ومنافذ موجهة متعددة الأطراف، ومنافذ ثنائية) هي قنوات يتلقى البرنامج بموجبها مساهمات في فئاته البرنامجية (وهي التنمية، وإعادة التعمير وتخفيف وطأة الكوارث، وعمليات الإغاثة الممتدة، وحالات الطوارئ، والعمليات الخاصة). وضمانا لاسترداد التكاليف كاملة، فمن أهم عناصر الترتيبات الجديدة أن تغطي مساهمة الجهة المانحة جميع التكاليف: التشغيلات المباشرة، والدعم المباشر وغير المباشر. ويشمل ذلك تكاليف السلع الفعلية والنقل، والنصيب التناسبي في تكاليف النقل البري والتخزين والمناولة، وتكاليف الدعم المباشرة للمشروع، وتكاليف الدعم غير المباشرة المرتبطة به على أساس النسبة التي تحددها الدراسات الدورية لقياس التكاليف.

٩٨- ولقد ظهرت بعض الصعوبات العملية غير المتوقعة أثناء المرحلة الأولى. ففي إحدى الحالات، طلبت واحدة من أقل البلدان نموا تكملة الموارد الغذائية التي تورد إلى أحد المشروعات المعانة من البرنامج، ولكنها لم تكن تملك النقد اللازم للوفاء بالشرط المطبق على تكاليف الدعم غير المباشرة. وفي حالة أخرى قامت إحدى الجهات المانحة بتقديم معونة غذائية كانت حالة الطوارئ في ميسيس الحاجة إليها وسلمتها عند إحدى نقاط التسليم الأمامية، وأرادت الحصول على التكاليف الكاملة لمساهمتها هذه، وليس قيمة الأغذية وحدها. كان الفارق بين مستوى تكاليف الدعم غير المباشرة المطبقة كبيرا. ويتبين من هاتين الحالتين الثغرات الموجودة والتي ينبغي علاجها عند استعراض نماذج جديدة بالقرب من نهاية عام ١٩٩٧.

٩٩- ورغم أنه كان المقصود من السياسات أن تعطي قدرا أكبر من المرونة في تخصيص الموارد، فإنها أسفرت في الواقع عن تراجع هذه المرونة مع تزايد توجيه الجهات المانحة لتبرعاتها، وعلى الأخص في فئة التنمية. فهناك ٢٨ في المائة من جميع التبرعات لمشروعات البرنامج الإنمائية في عام ١٩٩٦ كانت موجهة. كما أن أغلب التبرعات لحالات الطوارئ مازالت موجهة إلى حد كبير، وزادت التبرعات لعمليات اللاجئين الممتدة إلى ٥٠ في المائة. ومعنى هذا تآكل الشخصية متعددة الأطراف للبرنامج ومرونته التشغيلية، بما يثير القلق بشأن تمويل هذه المشروعات أو العمليات التي أقرها المجلس التنفيذي، ولكنها في ما يبدو تحتل مرتبة متأخرة في سلسلة أولويات الجهات المانحة.

١٠٠- وكانت هناك نتائج إيجابية في السنوات الأولى من التنفيذ. فقد كان لتقسيم التبرعات إلى عناصر محددة تحديدا دقيقا تمثل جميع جوانب التكلفة المتصلة بعملية ما، أثره في زيادة القدرة على المساءلة، مع تحقيق استرداد التكاليف كاملة. كما أنه كان بمثابة اقتسام عادل للأعباء حيث أن جميع الجهات المانحة أصبحت تساهم بنفس الطريقة. وأجريت عمليات لتجميع كل فئات البرامج في نظم شاملة للاستعراض، بما يسمح للبرنامج بأن يصبح أكثر شفافية ومسؤولية.

الالتزامات وحالات النقص



١٠١- في ظل الضغوط التي تتعرض لها ميزانيات المعونة، واصلت الجهات المانحة تقديم دعمها القوي إلى البرنامج في ١٩٩٦، فقد حصلت أنشطة البرنامج على مساهمات بلغت ١,٤٤٥ مليون دولار. وحصلت الأنشطة الإنمائية على ٣٩٩,٤ مليون دولار (٢٨ في المائة من المجموع) وعمليات الطوارئ على ٦٢٨,٥ مليون دولار (٤٣ في المائة) وعمليات الإغاثة الممتدة على ٣٤٢,٣ مليون دولار (٢٤ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك تعهدات قيمتها ٣١.٨ مليون دولار (٢ في المائة) لدعم العمليات الخاصة، و٥,٦ مليون دولار للسلع غير الغذائية. وحصل حساب الاستجابة العاجلة على ١٩,٢ مليون دولار في عام ١٩٩٦، بينما الرقم المقرر هو ٣٥ مليون دولار. ويشمل المبلغ المتبقي ١٨,٣ مليون دولار (١,٣ في المائة) الموظفين المهنيين المبتدئين والمساهمات الثنائية للمشروعات التي يدعمها البرنامج.

١٠٢- ولعل الانخفاض الحاد في المساهمات للتنمية جعل من الصعب على البرنامج الوفاء بالتزاماته. فقد واجه البرنامج نقصاً مقداره ٢٠٧ ٠٠٠ طن تمثل ٢٠ في المائة من مجموع التزاماته للمشاريع. وكان لابد من إدخال تعديلات مستمرة على محفظة التنمية، وكان ذلك أحياناً على حساب حسن أداء الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد خفض البرنامج بصورة ملموسة مقترحاته بالمشروعات الجديدة المعروضة لتجاوز، وحجم أي زيادة في الميزانية عند حدها الأدنى وبدأ عملية إعادة تخصيص الأموال للالتزامات التي لم يف بها.

١٠٣- والتحديات التي تواجه إدارة مستويات الالتزام في المستقبل هي تحديات مزدوجة. فالمشروعات المجازة، ويسير أداؤها بصورة طيبة، تستحق الفرصة للتكيف مع مستويات منخفضة بصورة ملموسة من الموارد بطريقة لا توقف تنفيذها دون داع. وفي نفس الوقت، فإن البرنامج ينبغي أن يضمن محفظة مشروعات جاهزة، بالمستوى السليم، في بلاد مناسبة. وأخيراً، لابد من القول بأن تخفيض الموارد يزيد من صعوبة تكييف السياسات.

استراتيجية حشد الموارد

- ١٠٤- انضمت سلوفاكيا وسلوفانيا والفاتيكان إلى قائمة المتبرعين للبرنامج للمرة الأولى في عام ١٩٩٦. واتجهت معظم الجهود الأخرى لحشد الموارد نحو تعزيز الاتصالات مع الجهات المانحة التقليدية، بالإضافة إلى إشراك المكاتب القطرية للبرنامج في الجهود المبذولة لحشد الموارد على المستوى القطري. كما أن معرفة البرنامج بتطورات سياسات المساعدات الإنمائية في البلدان المانحة، ومصادر التمويل، والأولويات الجغرافية والقطاعية، قد زادت بفضل انشاء ملفات الموارد في البلدان المانحة.
- ١٠٥- وفي عام ١٩٩٦، بدأ البرنامج أنشطته لحشد الموارد من القطاع الخاص في الولايات المتحدة وإيطاليا. وكخطوة أولى، يسعى البرنامج إلى إنشاء مجموعات قطرية من "أصدقاء برنامج الأغذية العالمي" كنقطة اتصال لجهود حشد الموارد على المستوى القطري من القطاع الخاص، بالإضافة إلى تبني القضية في البلد المضيف. وسوف يواصل البرنامج في عام ١٩٩٧ جهوده في عدد من البلدان المختارة، للقيام بحملة لحشد الموارد من القطاع الخاص، بالتعاون مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية.

الدفاع عن القضايا بشكل أقوى

↩ الدفاع عن القضايا ووسائل الإعلام والحملات العامة

- ١٠٦- سيقوم البرنامج في عام ١٩٩٦، بحملة نشطة لتحسين صورته وتبني الدفاع عن الفقراء الجوعى. كما أن البرنامج يعتبر واحدا من الوكالات الإنسانية القليلة الموجودة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. ومن هنا كان في وضع يسمح له بإبلاغ المجتمع الدولي بالمأساة التي يتعرض لها السكان هناك، وأن يحصل على الدعم للعمليات الإنسانية.
- ١٠٧- ولقد أعطي "مؤتمر القمة العالمي للأغذية" في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي مثالا آخر لفرصة اغتنمها البرنامج للدفاع عن الفقراء الجوعى. وقد صادف انعقاد المؤتمر نشوب أزمة إنسانية خطيرة في شرقي زائير، وأعطى الفرصة للبرنامج لكي يبلغ المجتمع الدولي ووسائل الإعلام بالموقف هناك، وبما يلزم لمساعدة هؤلاء المحتاجين.
- ١٠٨- وبالإضافة إلى ذلك، فقد أنشأ البرنامج مكتبا في اليابان، (وهي في مقدمة الجهات المانحة للبرنامج)، لكي يقوم بحملات إعلامية عامة عن الجوع، وما يتصل به من قضايا، ولزيادة الوعي بأنشطة البرنامج نفسه.

حملات توعية مع المنظمات الإيطالية غير الحكومية

في محاولة من البرنامج للتوعية بوجوده في إيطاليا - وهي البلد المضيف للبرنامج - قام بعدد من أنشطة التوعية العامة. وكان من بينها:

• حفل موسيقي لمصلحة ليبيريا في ميلانو.

ظلت مجموعة من كبار الموسيقيين الأفريقيين تعزف لمدة سبع ساعات في إستاد ميلانو يوم ١٧ يوليو/ تموز، لجذب إنتباه الناس إلى الأزمة في ليبيريا. وقد أهدى عائد الحفل إلى مشروع للتغذية المدرسية معان من البرنامج. وقد أذيع هذا الحفل على قناة التلفزيون الإيطالي الثالثة.

• "شعوب عديدة وأرض واحدة" وسيلة تعليمية بأشرطة الفيديو

وضع البرنامج بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم الإيطالية وسيلة تعليمية لنشر المعلومات عن القضايا المتصلة بالجوع بين ٦٠٠٠ تلميذ تتراوح أعمارهم بين الحادية عشرة والرابعة عشرة. وشارك في هذا البرنامج ٤٢ شركة من القطاع الخاص، وكان من بين "الحزمة" التعليمية شريط فيديو به نجوم لموسيقى الروك ومقدمو البرامج في التلفزيون.

• حملة لجمع الأموال في الصحف والمجلات الإيطالية.

بدأ البرنامج - منذ شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي ولمدة سنة كاملة - حملة إعلامية تحت عنوان "نحن العاملون في برنامج الأغذية العالمي، لدينا أسرة كبيرة". والهدف من الحملة هو جمع أموال لزيادة الوعي بوجود البرنامج في إيطاليا. وقد ظهرت حملة التوعية الإعلانية هذه مجاناً في ستين صحيفة ومجلة إيطالية من كبريات الصحف والمجلات، التي يقرأها نحو ٩٠ مليون قارئ.

• حملة توعية عامة بعنوان "الجوع: كفانا كلاماً"

شارك البرنامج مع اتحاد FOCSIV وهو اتحاد يضم ٥٢ منظمة إيطالية غير حكومية، في حملة توعية بعنوان "الجوع: كفانا كلاماً". وتعاون البرنامج في هذا الجهد المشترك مع الاتحاد المذكور في إنتاج برنامج تليفزيوني، وشريط فيديو مدته عشرة دقائق، وبعض الكتيبات والمرفقات التي وزعت في جميع أنحاء إيطاليا عن طريق المنظمات غير الحكومية.

⇐ وسائل جديدة للاتصالات من أجل دفاع أقوى عن القضايا

١٠٩- قام البرنامج - بدعم من برنامج تحسين الإدارة المالية - بإنشاء موقع في شبكة الإنترنت لتحسين تبادل المعلومات بين البرنامج والجهات المانحة له وغيرها من الشركاء في مجتمع الإغاثة والتنمية الدولي والجماهير نفسها. ويسمح هذا الإجراء الجديد بالحصول على وثائق السياسات، وتقارير الحالة، وتنبيه الجهات المانحة، وإصدار بيانات صحفية وإحصاءات، لم تكن تصدر من قبل إلا على شكل أوراق مطبوعة.

١١٠- وأثناء الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي (أكتوبر/ تشرين الأول)، ظهر حدث جديد على شاشات الكمبيوتر في البرنامج، هو إمكانية عرض جميع وثائق المجلس التنفيذي بجميع اللغات الرسمية المعمول بها في البرنامج، وتخزينها في هذه الأجهزة. والغرض من هذه الخدمة هو تزويد الحكومات وغيرها من المستخدمين المسؤولين في أي ناحية من

أنحاء العالم لوثائق المجلس التنفيذي عن طريق شبكة الإنترنت. وتيسيرا على المندوبين المقيمين في روما لاستخدام شبكة إنترنت على الفور وبتكلفة معقولة، تم إعداد كتيب وتوزيعه على جميع الممثلين عن كيفية الدخول إلى شبكة إنترنت في روما. ("تعال لتجول معا في شبكة الإنترنت").

الملاحق والخرائط



الملحق الأول

الملحق الثاني

توزيع المعونة الغذائية على مستوى العالم للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦					
١٩٩٦ ^(١)	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	
٧,٦	٩,٩	١٢,٦	١٦,٩	١٥,٢	١ - مجموع تسليمات ا غنية (بملايين ا طنان - سلع مقابل الحبوب)
٦,٧	٨,٦	١٠,٧	١٥,١	١٣,٤	حبوب
٠,٩	١,٣	١,٩	١,٨	١,٨	غير الحبوب
١٥,٣	١٦,٥	١١,٦	٩,٧	٩,٥	٢ - مشتريات ا غنية في الدول النامية (النسبة المئوية من المجموع)
					٣ - تسليمات ا غنية بحسب قناة التسليم (النسبة المئوية من المجموع)
٥٠	٥٠	٥٢	٦٥	٦٠	ثنائية
٢٩	٢٩	٢٧	٢٢	٢٢	متعددة ا طراف (نصيب البرنامج أكثر من ٩٥ في المائة)
٢١	٢١	٢١	١٣	١٨	المنظمات غير الحكومية
					٤ - تسليمات ا غنية بحسب الفئة (النسبة المئوية من المجموع)
٣٨	٤١	٤٤	٦٠	٥٠	البرنامج
٣٦	٣٥	٣٤	٢٥	٣٣	الإغاثة
٢٦	٢٤	٢٢	١٥	١٧	المشروع
					٥ - تسليمات ا غنية بحسب الاقليم (النسبة المئوية من المجموع)
٣٥	٣٣	٣٤	٢٩	٤٠	أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى
٢٧	٢٣	٢٠	١٢	١٨	جنوب شرق آسيا
١٨	٢٧	٢٨	٤١	٢٠	أوروبا الشرقية ورابطة الدولي المستقلة
١٠	٩	١١	١٢	١٢	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
١٠	٨	٧	٦	١٠	شمال أفريقيا والشرق ا وسط
					٦ - تسليمات ا غنية بحسب فئة البلدان ذات ا وضاع الخاصة (النسبة المئوية من المجموع)
٩٣	٩٣	٨٦	٦٨	٨٧	تسليمات للدول النامية
٧٨	٧٦	٧٨	٦٢	٨٠	تسليمات لدول العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض
٤٩	٤٣	٤٥	٢٩	٤٤	تسليمات قل البلدان نموا
					٧ - مجموع تسليمات المعونة الغذائية من الحبوب كنسبة مئوية من:
٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٨	٠,٧	الانتاج العالمي من الحبوب
٣,٢	٤,٣	٥,٦	٧,١	٦,٢	الواردات العالمية من الحبوب ^(٢)
					٨ - تسليمات المعونة الغذائية من الحبوب لبلدان العجز الغذائي الدخل المنخفض كنسبة مئوية من:
٠,٦	٠,٨	١,٠	١,١	١,٣	انتاج الحبوب في تلك الدول
٧,٨	٩,٤	١٣,٥	١٣,٣	١٤,٨	واردات الحبوب في تلك الدول ^(٢)

(١) مؤقتة

(٢) تشير إحصاءات الواردات هنا إلى توقعات انتاج في فترة يوليو/ تموز، يونيو/ حزيران من السنوات المعنية ما عدا ا رز، الذي تشير إحصاءات انتاجه الى السنة التقويمية المعنية.

المصدر: برنامج ا غذية العالمي (النظام الدولي لمعلومات المعونة الغذائية) مارس/ آذار ١٩٩٧ وتوقعات ا غذية لمنظمة ا غذية والزراعة مارس/ آذار ١٩٩٧.

















